



أدلة

إعداد الخطة الانتقالية للتعليم

أيار 2016 م

إن التسميات المستخدمة ومحتوى المادة المعروضة في هذه الوثيقة لا تعبر عن رأي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو» أو المعهد الدولي للتخطيط التربوي IIEP أو الشراكة العالمية من أجل التعليم GPE فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها، أو فيما يتعلق بجهاتها وحدودها.

نشرت هذه الوثيقة من قبل:

الشراكة العالمية من أجل التعليم

1850 K Street, NW, Suite 625, Washington, DC 20006 USA

information@globalpartnership.org

www.globalpartnership.org

والمعهد الدولي للتخطيط التربوي

7-9 rue Eugène Delacroix, 75116 Paris, France

info@iiep.unesco.org

www.iiep.unesco.org

الحقوق والتراخيص



هذا المصنف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي (IGO license (CC BY 3.0 IGO 3.0) :

<http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo>.

وبموجب رخصة المشاع الإبداعي لديكم مطلق الحرية في نسخ هذا المصنف وتوزيعه ونقله وتكييفه، بما في ذلك للأغراض التجارية.

تصميم الغلاف وتصميم التقرير: La Femme à Barbe, Agence de Communication

صورة الغلاف: DRC, GPE/F. Scoppa; Laos, GPE/S. Bachenheimer; Honduras, GPE/P. Martinez

www.iiep.unesco.org

فهرس المحتويات

02 شكر وتقدير

03 قائمة المختصرات

04 المقدمة

05 ا. ماذا تعني الخطة الانتقالية للتعليم؟

06 ما هي فوائد الخطة الانتقالية للتعليم؟

07 ما الخصائص الرئيسة للخطة الانتقالية للتعليم النوعي؟

08 ما الخصائص الرئيسة لعملية إعداد الخطة؟

11 ا. إعداد الخطة الانتقالية للتعليم

13 تحليل وضع التعليم

19 صياغة السياسات: وضع أولويات السياسات والاستراتيجيات الرئيسة

21 تصميم البرنامج والنشاط

25 تكلفة وتمويل الخطة

27 ترتيبات التنفيذ والقدرات

28 آليات المتابعة والتقييم

30 ملحق رقم 1

المكونات الرئيسة لتحليل السياق في السياقات ذات التحدي

32 ملحق 2

قائمة تدقيق لتحليل أداء نظام التعليم الرئيسي،
المكونات ومؤشرات التعليم المطابقة

شكر وتقدير

تعد أدلة إعداد الخطة الانتقالية للتعليم نتيجة للعملية التشاورية الواسعة ونتاج التوجيه المثمر والمساهمة من الشركاء الرئيسيين في مجال التعليم في الطوارئ والأزمات طويلة الأمد. يود فريق الإعداد أن يشكر المساهمات القيمة والبناءة لكل من:

Emergencies [INEE] Director), Laura Davison (INEE Secretariat), Sonia Gomez (UNHCR), Randi Gramshaug (Norad), Jessica Hjarrand (INEE Secretariat), Caroline Keenan (Save the Children), Ellen van Kalmthout (Global Education Cluster, UNICEF), Taro Komatsu (Sophia University), Kjersti J. Mowé (Global Campaign for Education), Athisia Muir (GIZ), Andrea Naletto (Norwegian Refugee Council), Essa Ali Al Mannai, Zarmina Nasir, and Jonathan Miller (Reach Out To Asia), Nina Papadopoulos (USAID), Joel Reyes (World Bank), Mark Richmond (PEIC), and James Sparkes (Global Education Cluster, Save the Children). Several among the peer reviewers were recruited through the INEE Education Policy Working Group, the INEE Advocacy Working Group, and the INEE Standards and Practice Working Group.

تم تطوير هذه الأدلة من خلال البناء على سياقات الدول، والخبرات، والاحتياجات التي تم جمعها من مستخدمي وممارسي الأدلة في الدولة. وقد تم الحصول على التغذية الراجعة ذات الفائدة الكبيرة من كل من Richard Arden ,Portia Comenetia Allen (Yei Teacher Training College, Partners for Education Group—PEG, South Sudan) Valère Munsya (Ministry , Laurent Dihoulné (Ministry of Education, Chad) ,Olivier Cador (AFD, Chad) , (DFID, South Sudan) Nicolas Servas (CAR and South Sudan Education Clusters, , Mohamed Sabul (European Union, Somalia) ,of Education, DRC) .Hana Yoshimoto (UNICEF, Somalia) و ,Norbert Stimphil (Ministry of Education, Haiti) ,UNICEF)

تم إعداد هذه الأدلة بالشراكة ما بين أمانة الشراكة العالمية للتعليم والمعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لليونسكو. وقد ترأس فريق التأليف والعملية الكلية لتطوير الأدلة مختص التعليم المسؤول عن التخطيط وتعزيز النظام والتمويل في أمانة الشراكة العالمية للتعليم. وقد ضم الفريق كل من المستشارة Bethke Lynne التي قامت بالدور الرئيس في كتابة أدلة إعداد الخطة الانتقالية للتعليم، والمستشارة Anna Haas التي قدمت مدخلات للأدلة وعملت تحديداً على أدلة تقييم الخطة الانتقالية للتعليم المرافقة، والمستشارة Janne Kjaersgaard Perrier التي عملت على تحديد الخرائط المفاهيمية والتنسيق العام لمجموعة المراجعة من قبل الأقران. وقد قاد Anton De Grauwe ، رئيس قسم التعاون الفني العمل من جانب المعهد الدولي للتخطيط التربوي، مع المساهمات والدعم الفاعل في جميع مراحل العمليات من قبل Morten Sigsgaard ، الذي قام بتنسيق المدخلات والمراجعات من مساهمي الشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ، وكل من Lyndsay Bird ، Diane Coury ، و Dorian Gay ، و Leonora MacEwen ، و Anna Seeger . وقد قدم العديد من الزملاء في أمانة الشراكة العالمية للتعليم الملاحظات الهامة، ووجهات النظر التي تركز على الدول، والتغذية الراجعة طوال فترة العملية. وقد ضم فريق الاستراتيجية والسياسة والأداء كل من: Talia de Chaisemartin , Louise Banham , Jesper Andersen , Margarita Focas ، ومدير الفريق: Licht Douglas Chester , Eduard Lamot , Aya Kibesaki , Daisuke Kanazawa , Naoko Hosaka , Sven Baeten ، كبير المسؤولين الفنيين Karen Mundy ، و Tahinaharinoro Razafindramary ، و Lucinda Ramos , Aminata Maiga , Lehman Suzanne Grant ، و Jean-Marc Bernard نائب المدير الفني في الشراكة العالمية للتعليم، و Lewis Suzanne Grant مديرة المعهد الدولي للتخطيط التربوي، و Paul Coustère نائب مدير المعهد الدولي للتخطيط التربوي، الذي قدّم التوجيهات والمراجعة العامة. ويود فريق الإعداد أن يقدم شكره الخاص لزملاء أمانة الشراكة العالمية للتعليم الذين قاموا بدور هام في وضع اللمسات الأخيرة لهذه الأدلة وهم: Chantal Rigaud , Marc-Antoine Percier , Alexandra Humme ، و Krystyna Sonnenberg .

قائمة المختصرات

الوكالة الفرنسية للتنمية	AFD
المسح الديموغرافي والصحي	DHS
وزارة التنمية الدولية البريطانية	DFID
نظام إدارة المعلومات التربوية	EMIS
خطة قطاع التعليم	ESP
الناتج الإجمالي المحلي	GDP
الجمعية الألمانية للتعاون الدولي	GIZ
الشراكة العالمية للتعليم	GPE
نظام إدارة معلومات الموارد البشرية	HRMIS
خطة الاستجابة الإنسانية	HRP
اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات	IASC
الأفراد النازحون داخليًا	IDP
المعهد الدولي للتخطيط التربوي	IIEP
الشبكة العالمية لوكالات للتعليم في حالات الطوارئ	INEE
مؤشرات الأداء الرئيسية	KPI
مجموعة التعليم المحلية	LEG
المتابعة والتقييم	M&E
المسح العنقودي متعدد المؤشرات	MICS
منظمة غير حكومية	NGO
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية	OCHA
حماية التعليم في انعدام الأمن والنزاعات	PEIC
نموذج تنسيق شؤون اللاجئين	RCM
خطة الاستجابة للاجئين	RRP
العنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي	SGBV
الخطة الانتقالية للتعليم	TEP
الأمم المتحدة	UN
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	UNESCO
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين	UNHCR
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	UNICEF
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	USAID

المقدمة

وما زالت هذه الأدلة غير مفضّلة، حيث يجب أن تلائم إحتياجات كل دولة وسياقها. وتعطي هذه الأدلة في المقام الأول نظرة عامة حول المميزات والخصائص الرئيسية للخطة الانتقالية للتعليم الجيد، ومن ثم توضح الخطوات الرئيسية في عملية إعداد الخطة من خلال اختيار الموارد المفيدة² وفقاً لعمليات التخطيط³ وخطوات إعداد الخطة. أما بالنسبة للدول المرشحة لتمويل الشراكة العالمية للتعليم، فسيتم استخدام الوثيقة الثانية المرفقة⁴ (مقترح الخطة الانتقالية للتعليم) كجزء من عملية منحة الشراكة العالمية للتعليم، لتقييم مدى استجابة هذا النوع من الخطط للمتطلبات المتوقعة قبل الموافقة عليها من قبل شركاء التنمية والمجتمع المدني.

وتستند أدلة إعداد الخطة الانتقالية للتعليم على أدلة المعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع للشراكة العالمية للتعليم من أجل إعداد خطة قطاع التعليم⁵، لأن عمليات التخطيط المتبعة هي نفسها بالرغم من أن النطاق قد يختلف وفقاً للسياق. ولا تعني هذه الأدلة توجيه الدول نحو تطوير الخطة الانتقالية للتعليم بشكل يعاكس خطة قطاع التعليم، بل ليتم استخدامها عندما تقرر الدولة التحول الى الخطة الانتقالية للتعليم. وتعتبر هذه الأدلة المحاولة الأولى لتوفير التوجيه الفني في تطوير الخطة الانتقالية، وسيتم تحديث الأدلة بشكل دوري ومنتظم وفقاً لخبرات الدولة والتغذية الراجعة.

أخيراً، لا تناقش هذه الأدلة المحتوى الموضوعي للاستراتيجيات التي سيتم تنفيذها خلال الأزمات، لكنها تتضمن العمليات الرئيسية والعناصر المنهجية فقط من أجل تطوير الخطة الانتقالية للتعليم ذات الجودة العالية.

أكدت الأجنحة الجديدة للشراكة العالمية للتعليم 2030¹ على إيلاء الأهمية للدول المتأثرة بمختلف الأوضاع، وحثت الحكومات على تطوير الأنظمة والاستراتيجيات والسياسات السليمة وسريعة الإستجابة لضمان توفير التعليم النوعي الذي يدعم مواجهة التحديات والاستجابة لدعوات المجتمع الدولي (أي إعادة البناء بشكل أفضل) من خلال الاستثمار والدعم المتواءم والمتناسق في حال وجود قضايا التعليم على المحك. كذلك حددت هذه الأجنحة بوضوح الفجوات الأكبر في مجال التعليم في حالات الأزمات، منوهةً إلى أن تطوير أنظمة تعليمية مرنة وسريعة الإستجابة بات أمراً ملحاً وضرورياً لمواجهة التحديات المتمثلة في الصراعات، وعدم الإستقرار الإجماعي، والكوارث الطبيعية، ولضمان استمرار العملية التعليمية في حالات الطوارئ والصراعات وما بعدها.

وقد تم تصميم هذه الأدلة استجابة للدعوات المنادية بالاستثمار وبذل جهد أكبر في حالات الأزمات، لمساعدة الدول على إعداد الخطة الانتقالية للتعليم. إن الخطة الانتقالية للتعليم خطة متغيرة تعتمد على الطبيعة المتغيرة للوضع وتؤدي إلى تطوير خطة قطاع التعليم طويلة الأمد سواءً كان ذلك بشكل لا يتبع الطريقة العلمية علمي أو غير مناسب من الناحية الفنية. ومن الواضح أن الخطة الانتقالية للتعليم تشير إلى الطبيعة الانتقالية الهادفة إلى حشد الموارد التي تضمن إستمرار الخدمات التعليمية أثناء حدوث الأزمات. وبنفس الوقت، تدعم الخطة الانتقالية للتعليم قطاع التعليم للتقدم في الإنجاز من خلال تضمين الإصلاحات التي تجعل الأنظمة التعليمية أكثر مسؤولية وشمولية وفعالية على مر الزمن.

- 1 يمثل إعلان إنتشون ، الذي تم تبنيه في المنتدى العالمي للتعليم الذي عقد في إنتشون في جمهورية كوريا في أيار 2015، التزام المجتمع التعليمي للتعليم / 2030 وخطة التنمية المستدامة / 2030. ويوفر إطلاق إطار العمل الخاص بالتعليم التوجيهات لتنفيذ جدول أعمال التعليم لعام 2030 على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية: pdf.RF-http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/ED/ED_new/pdf/DRAFT-FFA
- 2 http://www.globalpartnership.org/content/tools-and-resources-planning-fragile-and-conflict-affected-contexts
- 3 على وجه الخصوص، تعكس مبادئ الشبكة العالمية لوكالات للتعليم في حالات الطوارئ الواردة في خلاصة الأدوات العديد من العمليات والمبادئ. وينظر لأدلة الخطة الانتقالية للتعليم ومبادئ الشبكة العالمية لوكالات للتعليم في حالات الطوارئ على أنها دامة لبعضها البعض.
- 4 http://www.globalpartnership.org/content/guidelines-transitional-education-plan-appraisal
- 5 http://www.globalpartnership.org/content/guidelines-education-sector-plan-preparation

١. ماذا تعني الخطة الانتقالية للتعليم؟

تعد الخطة الانتقالية للتعليم أداة للسياسة الوطنية تم تطويرها ضمن قيادة ومسؤولية مؤسسات الدولة على المستوى الوطني والإقليمي.⁶

وفي الأوضاع التي يستحيل فيها التخطيط الطويل المدى أو يواجه تنفيذ خطة قطاع التعليم الحالية بعض التحديات والمعوقات نتيجة لسياق الدولة، تعمل الخطة الانتقالية للتعليم على تمكين الدولة وشركائها (شركاء المجالين الإنساني والتنموي والمجتمع المدني) لتطوير خطة منهجية تهدف إلى استمرار التقدم نحو ضمان حق التعليم وأهداف التعليم طويل المدى.

⁶ في أغلب الأحيان، يتم تطوير خطة التعليم الانتقالي على المستوى الوطني. في السياقات اللامركزية، من الممكن أن تقوم السلطة الفرعية على المستوى الوطني بتطوير الخطة الانتقالية للتعليم.

- يتطلب إعداد الخطة الانتقالية للتعليم وقتاً أقل (أقل من 12 شهر بشكل عام).
- وبالرغم من أن فترة الخطة الانتقالية للتعليم أقصر من فترة خطة قطاع التعليم، إلا أن التفكير والتخطيط الإستراتيجي لمدى أبعد لإصلاح وتعزيز النظام قد بات أمراً بالغ الأهمية، وقد يشمل ذلك، في حالات الأزمات مثلاً، الاحتياجات المستقبلية المتوقعة المتعلقة بعودة اللاجئين إلى الدولة أو عودة النازحين داخلياً إلى مناطقهم، أو اعتبارات مرتبطة بزيادة النزوح. ويعد هذا التفكير أساسياً لاستمرار التقدم نحو الأهداف طويلة المدى كالتعليم للجميع المعلن في البند الرابع⁷ من أهداف التنمية المستدامة. وفي حالات الأزمات الراهنة، من الممكن أن تساهم الخطة الانتقالية للتعليم في توضيح الأولويات الملحة للمحافظة على الإنجاز الذي تم تحقيقه قبل الأزمة.
- وبناءً عليه، يجب أن تنبثق الخطط الانتقالية من الرؤية طويلة المدى وأن يتم تضمينها في هذه الرؤية، بالرغم من أنها تركز على القضايا ذات التهديد المباشر والفوري بالإنجاز في هذه الرؤية.
- الفروقات الرئيسة بين الخطة الانتقالية للتعليم وخطة قطاع التعليم:
- تستمر الخطط الانتقالية للتعليم لثلاث سنوات بشكل عام.
- تعالج الخطط الانتقالية للتعليم الاحتياجات المباشرة وتقلل من مخاطر الأزمات المستقبلية.
- تركز الخطط الانتقالية للتعليم على تعزيز قدرات النظام بهدف بناء القدرات لتطوير خطة قطاع التعليم فور إنتهاء تنفيذ الخطة الانتقالية للتعليم.
- ليس من الضروري أن تغطي الخطة الانتقالية للتعليم قطاع التعليم كاملاً.
- تستهدف الخطة الانتقالية للتعليم عدد أقل من الأولويات.
- تتضمن الخطة الانتقالية للتعليم بشكل عام نطاق من الأولويات التي تم إختيارها والتي تدعم الانتقال من الإستجابات الطارئة إلى التطوير طويل المدى.

ما هي فوائد الخطة الانتقالية للتعليم؟

ينجم عن إعداد الخطة الانتقالية للتعليم العديد من الفوائد، من ضمنها:

- الإطار المشترك لأنشطة الشركاء الذي يتواءم مع الأنشطة التي تدعمها الحكومة في مجال التعليم وخاصة عند اشتراك شركاء التنمية والإنسانية.
- تعد الخطة وسيلة للمواءمة مع الحالة الطارئة أو التعافي المبكر للأنشطة التعليمية، التي يمكن توضيحها في خطة الإستجابة الإنسانية (أو خطة الاستجابة للاجئين)، مع أولويات التنمية طويلة المدى لقطاع التعليم والتي يمكن أن تدعم الدول في إدارة السياقات المتغيرة بشكل سريع.
- تتيح الخطة الوصول لفرص تمويل التعليم الخارجية بما في ذلك التمويل من خلال الشراكة العالمية للتعليم لضمان استمرار العملية التعليمية.
- يتي المشاركين لعملية التخطيط مما يساعد في تنفيذ الخطة.
- تطوير خارطة الطريق للأولويات الرئيسية لبرامج التعليم لفترة ثلاث سنوات، مما يسهل التنسيق مع القطاعات الأخرى (كقطاع الصحة) ويعزز خطة قطاع التعليم.
- تطوير إطار المساءلة المشترك مما يزيد من الشفافية وتوزيع الأدوار والمسؤوليات بين الداعمين الرئيسيين، ويبعث الأمل في الاستخدام الكفؤ للموارد المتاحة في السياقات عندما يكون عدد الداعمين الرئيسيين ونوعهم أكبر بشكل عام.

7 على وجه الخصوص ، ينص التعليم 2030 على أنه «ينبغي تعزيز قدرة الحكومات والمجتمع المدني على الحد من مخاطر الكوارث، والتعليم حول السلام، والتكيف مع تغير المناخ، والتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ على جميع المستويات لضمان تخفيف المخاطر والحفاظ على التعليم في جميع المراحل، بدءاً من الاستجابة لحالات الطوارئ إلى التعافي منها» (ص 7).

ما الخصائص الرئيسية للخطة الانتقالية للتعليم النوعي؟

ج. الخطة الانتقالية للتعليم حساسة للسياق وتعطي اهتمامًا للتفاوت والتباين: تتضمن الخطة تحليل ماهية الضعف بالدولة، ويشمل هذا التأثيرات السلبية المباشرة وطويلة المدى للصراعات أو الكوارث أو الأزمات الإقتصادية أو السياسية على التعليم وقدرات نظام التعليم على التفاعل عند تفاقم التوتر والصراع كمحتوى الكتب والمناهج والسياسات القائمة أو إقصاء الجماعات المهمشة. وبهدف تقليل الضرر الذي يمكن أن يساهم به التعليم من حيث زيادة الشكاوى الإجتماعية المدنية، تعالج وتحدد الخطة الانتقالية للتعليم التباينات الراهنة على أساس الجنس والعمر والعرق واللون والإنتماء واللغة والدين والرأي السياسي والرأي الآخر والأصل الإجتماعي والوطني والملكية والميلاد، إضافة إلى الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمهاجرين وأبناء الدولة والأطفال والشباب الخ.⁸ كما تعالج الخطة الانتقالية للتعليم إجراءات الوقاية والإستعداد وتقليص مخاطر الكوارث/الأزمات وتخفيفها من أجل تحقيق ما يلي:

- توفير الأمان للأطفال والمعلمين والإداريين.
- تعزيز مرونة النظام التربوي.
- مشاركة الجهود في تعزيز الترابط الإجتماعي وبناء السلام بما يتماشى مع مبادئ « لا تؤذ الآخرين» و «لا أحد يترك في الورا»

د. تعد الخطة الانتقالية للتعليم خطة إستراتيجية، حيث أنها تحدد الاستراتيجيات التي تعالج الاحتياجات المباشرة والعاجلة لقطاع التعليم وتبني الأساس لإستيعاب رؤية النظام طويلة المدى. وتظهر الخطة الانتقالية للتعليم جِدلاً لإختيار هذه الاستراتيجيات، وتقوم بتوجيه الجهات الوطنية وشركاؤها، كما أنها تساعد على تجنب ضعف التنسيق بين الأنشطة الذي ربما يحدث عندما يتم تقديم مبالغ كبيرة من الدعم للمشاريع غير المدرجة بخطة التعليم الحكومية.

ينبغي أن تتضمن عملية إعداد الخطة الانتقالية للتعليم التحليل السليم للوضع الراهن إضافة إلى تحديد السياق من خلال الاستخدام الأفضل للبيانات المتوفرة. ووفقاً للتحليل يجب أن تبين الخطة الانتقالية للتعليم مجموعة مترابطة من الاستراتيجيات المستهدفة لمعالجة الأولويات الملحة والتغلب على التحديات التي تواجه التنفيذ أو التخطيط نتيجة للأزمة. وتأخذ الخطة الانتقالية للتعليم بعين الإعتبار بناء قدرات النظام لا سيما تلك المرتبطة بالموارد البشرية والإدارة المالية والتخطيط ونظام المعلومات التربوية. وتتضمن الخطة أنشطة ذات صلة بالتخطيط طويل المدى والأكثر خصوصية بالإضافة إلى تطوير خطة قطاع التعليم. كما يجب تضمين أطر للتنفيذ والمتابعة والتقييم ضمن الخطة الانتقالية للتعليم لتقييم تحقيق النتائج المنشودة.

الخصائص الرئيسية للخطة الانتقالية للتعليم:

أ. مشاركة الخطة الانتقالية للتعليم: يتم تطوير الخطة وإدارتها من قبل الدولة من خلال عملية تشاركية لضمان إتزام الوزارات الرئيسية مجتمعة مع العاملين الرئيسيين في قطاع التعليم، بما في ذلك شركاء التعليم والمجتمع المدني، لدعم تنفيذها. كما توفر هذه الخطة إطار مسؤولية متبادل بين وزارة التربية والتعليم والمجتمع المدني وشركاء التنمية وشركاء الإنسانية.

ب. تعتمد الخطة الانتقالية للتعليم على الأدلة: تعالج الخطة التحديات الرئيسية التي تم تحديدها من خلال التحليل القائم على الدليل للنظام التعليمي. وفي الأوضاع التي يصعب فيها القيام بتحليل شامل لقطاع التعليم بسبب محدودية البيانات أو الوقت أو القدرات المطلوبة من أجل التحليل الشامل، يتم استخدام أفضل البيانات والأدلة المتوفرة لتحديد الاحتياجات العاجلة وطويلة المدى وتفحص دوافع خلف قضايا محددة. ويعقب ذلك تطوير الاستراتيجيات الإصلاحية سريعة الإستجابة وقصيرة أو متوسطة المدى القابلة للتطبيق.

8 إن قائمة «الفئات المهمشة والضعيفة» كما هو مشار إليه في جدول أعمال التعليم لعام 2030 ليست شاملة، وقد تحدد البلدان والمناطق وتتعامل مع حالات الضعف والتهميش والتمييز والإقصاء الأخرى القائمة على الأوضاع.

- هـ. الخطة الانتقالية للتعليم مستهدفة،** حيث تركز على احتياجات التعليم الملحة على المدى المتوسط والقصير وعلى تطوير قدرات النظام بما في ذلك إعداد خطة قطاع التعليم القادمة. وتركز على عدد محدد من أولويات السياسة، والتي غالباً ما يكون لها نتائج مؤثرة على مدى الفترة المخطط لها، مع الأخذ بعين الاعتبار شح الموارد المتوفرة والقيود السياقية/القدرات، وفي مثل هذه الحالات فإن الخطة الانتقالية للتعليم قد لا تغطي قطاع التعليم كاملاً. وتعد هذه الخطة وثيقة وأداة تدخل ضمن نهج تقدمي لتطوير قطاع التعليم.
- و. الخطة الانتقالية للتعليم خطة تشغيلية مناسبة ومتعددة السنوات،** وتمتلك فرضيات مالية وتنفيذية تمت مناقشتها بشكل معمق، من أجل تلبية الأولويات المتفق عليها، وتطوير النظام والاستراتيجيات للتغلب على القيود المالية والسياسية والفنية وقيود البيانات. وتوفر الخطة إطار مفصل لتنفيذ البرامج والمتابعة الدورية للإنجاز الذي تحقق ومطابقة النفقات، إضافة إلى تقييم فعالية الاستراتيجيات المنفذة. وتعد الخطة أداة سياسة حيوية يتم متابعتها بشكل دوري ومنتظم بشكل يلائم البيئة المتغيرة خلال فترة التنفيذ. وكحد أدنى، فقد وضعت تكلفة الخطة الانتقالية للتعليم بعناية كما تم تحديد أدوار ومسؤوليات التنفيذ بشكل واضح يتضمن إطار النتائج القابلة للتنفيذ.

ما الخصائص الرئيسية لعملية إعداد الخطة؟

إلى إجماع حول أولويات نظام التعليم، كما تشمل الداعمين والمستويات الإدارية المختلفة ضمن قطاع التعليم، إضافة إلى المجتمع المدني الدولي والوطني والمحلي ونقابات المعلمين والشركاء الدوليين (شركاء المجالين التنموي والإنساني). ومن أجل إعداد الخطة الانتقالية للتعليم بناءً على فرضيات مالية سليمة، يجب أن تكون وزارة المالية جزءاً من هذه العملية. كما أن التعاون بين الوزارات يمكن أن يزيد من فاعلية استجابة قطاع التعليم والمؤسسات الحكومية الأخرى ذات الصلة كوزارات شؤون المرأة والصحة والشباب وشؤون اللاجئين والهيئة الوطنية لإدارة الكوارث إضافة إلى دعوة المؤسسات الحكومية للمشاركة في العملية.

تيسير العملية التشاركية يمكن أن يكون أكثر تحدياً مما هو مألوف في حال صعوبة الوصول إلى بعض المناطق في الدولة بسبب الأزمة. قد تكون هناك حاجة لأساليب ابتكارية من أجل تحقيق المشاركة الواسعة والمدخلات الحيوية للحصول على الإجماع وتعزيز تبني الخطة. على سبيل المثال، في حال عدم التمكن من جمع مسؤولي التعليم والشركاء الرئيسيين من كافة أنحاء الدولة، يتم اتباع طرق بديلة (مثل الراديو والجوال والإنترنت إن وجد) للبحث عن مدخلات من مختلف المناطق. وفي حال إستحالة الوصول لبعض المناطق، من الممكن الحصول على المدخلات بمساعدة الشركاء

ينبغي تبني الخطة الانتقالية للتعليم، حيث أن هذه العملية تشاركية وتضم عدد كبير من الداعمين. وبشكل خاص، يجب إشراك المعنيين بتنفيذ الخطة الانتقالية للتعليم في عملية وضع الخطة، حيث أن هذا يعزز نجاح تنفيذ الخطة. وفيما يلي الخصائص الرئيسية لعملية إعداد الخطة:

أ. تتم هذه العملية تحت قيادة الدولة، حيث تشكل الخطة الانتقالية للتعليم وثيقة سياسة وطنية رئيسية وهي مسؤولية الجهات الحكومية في المقام الأول التي ستتخذ القرار النهائي حول أولويات الخطة وتتولى مسؤولية الإلتزام بالموارد وتنفيذ الخطة الانتقالية للتعليم. وفي الأوضاع التي لا تقوم الخطة بتغطية الدولة بشكل كامل، يجب أن تبين الخطة بشكل واضح المسؤوليات والنطاق الجغرافي.

في الحالات التي لا تتوفر فيها القدرات الوطنية بسبب حركة وهجرة الأشخاص أو انخفاض موازنة التعليم على سبيل المثال، قد يكون من الضروري زيادة المساعدة الفنية خلال عملية إعداد الخطة، حيث أن تقديم مثل هذه المساعدة يعزز من القدرات وملكية الدولة للخطة النهائية. وغالباً تنجح الخطة الانتقالية للتعليم إذا كانت نتيجة لعملية تمت بقيادة الدولة والداعمين المحليين.

ب. عملية إعداد الخطة تشاركية، حيث تسهّل عملية التخطيط الحوار السياسي كونها تجمع الناس للوصول

وخطة الإستجابة لللاجئين أو خطة الإستجابة الإنسانية إلى أقصى حد ممكن. كما تشير الخطة الانتقالية للتعليم إلى مكان وكيفية مساهمة الإستجابة الدولية في تلبية الاحتياجات وبناء قدرات القطاع العاجلة والمباشرة.

د. عملية منظمة بشكل جيد: يتطلب إعداد الخطة الانتقالية للتعليم مسار عمل منظم تنظيماً جيداً لذا فمن المهم وضع هيكل تنظيمي لعملية إعداد الخطة يتضمن وصف قصير لمسؤوليات كل مكون من الهيكل التنظيمي وقد تكون الهياكل التنظيمية التالية مفيدة سواء في الخطة الانتقالية للتعليم أو خطة قطاع التعليم:

• **لجنة التسيير** التي يتم تمثيلها على أعلى المستويات لتقوم بمهمة توجيه العملية. وبما أن الخطة الانتقالية للتعليم هي خطة وطنية، فيجب أن تكون اللجنة برئاسة وزير التربية والتعليم وعضوية مجموعة صغيرة من كبار موظفي الوزارة. ووفقاً للسياق، من الممكن أن تضم اللجنة الشركاء الرئيسيين في المجال التنموي والمجال الإنساني، كالرئيس المشارك لمجموعة التعليم المحلية ومنسق مجموعة التعليم أو منسق قطاع اللاجئين إن وجد. ومع ذلك تقع المسؤولية النهائية لعملية التخطيط ككل دائماً على الدولة.

• تكون **لجنة التخطيط** في إطار الوزارة مسؤولة عن الأعمال الفنية وصياغة الخطة، وتكون برئاسة مدير إدارة التخطيط. وتتضمن مسؤوليات هذه اللجنة التنسيق مع وزارة المالية والإدارات والإدارات العامة ضمن وزارة التربية والتعليم والداعمين الرئيسيين للتعليم. وفي حال قدم المستشارون أو الخبراء المساعدة في إعداد الخطة الانتقالية للتعليم فيجب أن يكونوا جزءاً من لجنة التخطيط أو مستشارون لها.

• **مجموعة العمل الفنية** المسؤولة عن أولويات الخطة، على أن يتم ترشيح شخصين إلى ثلاثة أشخاص كحد أدنى من الفنيين من الوزارات المعنية بالتعليم للعمل على كل مجال من مجالات أولويات الخطة الانتقالية للتعليم بالتعاون مع الشركاء في المجالين التنموي والإنسانيين بالإضافة إلى

الرئيسيين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة التي لها تواجد في هذه المناطق.

ج. عملية إعداد الخطة منسقة، حيث أن مجموعة التعليم المحلية⁹ التي تترأسها وزارة التربية والتعليم بمثابة ملتقى للحوار السياسي والتنسيق بين المؤسسات الحكومية وشركاء التنمية، ويمكن أن تأخذ لجنة التعليم المحلية أشكال مختلفة، وينبغي أن تشمل ممثلين عن الحكومة الوطنية والمانحين والوكالات التنموية وشركاء التنمية في قطاع التعليم مثل منظمات المجتمع المدني ومزودي التعليم المجتمعي والخاص. وفي حالات الطوارئ والأزمات الطويلة يجب أن يتم تضمين مجموعة التعليم والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مجموعة التعليم المحلية. ويعد هؤلاء العاملون المذكورون أنفاً مسؤولين أيضاً عن تنسيق الإستجابة الإنسانية الدولية كما هو موضح في المربع رقم (1).

وهناك حاجة كبيرة وملحة للتنسيق حتى في أوضاع الأزمات لأن شركاء المجالين التنموي والإنساني قد يدعمون التعليم من خلال البرامج والمشاريع المختلفة. وتعد الخطة الانتقالية للتعليم، كخطة حكومية رئيسية، آلية مهمة لتوافق وتواءم العمل وضمان أن تكون الجهود الخارجية:

• سة.

ويتطلب هذا كله عمليات التخطيط والتحليل والمتابعة، لذا يقوم العاملون في المجال التنموي والإنساني بتنسيق جهودهم. وهناك حاجة لبذل الجهد من أجل تعزيز (أو إنشاء) مجموعة التعليم المحلية أثناء مرحلة إعداد الخطة الانتقالية للتعليم وتنفيذها. ويضمن هذا المسؤولية المتبادلة بين الدولة وشركاؤها، مما يسهل عملية التقييم والموافقة على الخطة الانتقالية للتعليم إضافة إلى التزام الشركاء بالمساهمة في تمويل تنفيذ الخطة التي تمت المصادقة عليها.

أثناء الأزمة الإنسانية، يتم تطوير خطة الإستجابة للاجئين أو خطة الإستجابة الإنسانية لتوجيه الإستجابة الدولية، حيث يتوجب توزيع وتنسيق أنشطة الخطة الانتقالية للتعليم

9 قد يكون لدى مجموعات التعليم المحلية أسماء مختلفة في بلدان مختلفة، على سبيل المثال لجنة تطوير قطاع التعليم، ومجموعة العمل المشتركة لقطاع التعليم، ومجموعة العمل الفني للتعليم، وجمعية خطة قطاع التعليم. للمزيد من المعلومات حول تكوين مجموعات التعليم المحلية، ومهامها، راجع أيضاً دليل العمليات على مستوى الدولة: www.pihsrentraplabolg.gro.tnetnoc/yrtnuoc-level-secorp-ediuog

هـ. عملية بناء القدرات: من المميزات الرئيسية للخطة الانتقالية للتعليم أنها تعطي أولوية لتعزيز قدرات النظام خلال فترة تنفيذ الخطة، ويتضمن هذا بشكل خاص دعم أنظمة التخطيط ونظام المعلومات التربوية والمالية وإدارة الموارد البشرية في الوزارة، حيث تعد عملية إعداد الخطة الانتقالية للتعليم فرصة لبناء القدرات ضمن إطار النظام. وفي حال قام الشركاء في المجالين الإنساني والتنموي بدعم عملية إعداد الخطة الانتقالية للتعليم، يجب هيكلة العملية من خلال تشجيع المشاركة في عملية التخطيط على أوسع نطاق من قبل موظفي الوزارة ومن إدارة التخطيط على وجه الخصوص. ومن خلال المشاركة في المهام المطلوبة، سيتمكن موظفو الوزارة القدرات الأفضل إستناداً إلى المعارف والمهارات التي اكتسبها عندما يشرعون في عملية إعداد خطة قطاع التعليم.

المهتمين من المجتمع المدني. وفي حال تم وضع الخطة الانتقالية للتعليم كإستجابة لأوضاع الأزمات، يجب أن يؤخذ بعين الإعتبار أن تركّز مجموعة العمل الفنية على «التعليم في حالات الطوارئ». وينبغي أن تضم هذه المجموعة ممثل أو أكثر عن الوزارة، وممثل عن مجموعة التعليم أو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

يجب تجنب تطوير مزيد من الهيكليات التنظيمية الجديدة لاسيما إذا كان باستطاعة اللجان أو المجموعات القائمة القيام بالأدوار المذكورة أعلاه. ولا يجب وضع هيكلية جديدة إلا في حال عدم التمكن من إستخدام أي من الهيكليات القائمة.

المربع رقم (1): جهات التنسيق الدولية

مجموعة التعليم ولجنة تصنيف الوكالات

تستمد مجموعة التعليم حدودها ونطاقها وتفويضها الرئيسي من النظام الإنساني للجنة تصنيف الوكالات، ومن منهجية المجموعة بشكل خاص. ويتمثل الهدف المعلن في نهج المجموعة في تعزيز نظام التنسيق والإستعداد الواسع للقدرات، للإستجابة بشكل يمكن توقعه بالحالات الإنسانية الطارئة، وتوفير قيادة ومسؤولية واضحة في المجالات الرئيسية للإستجابة الإنسانية. وتتمثل المسؤولية الرئيسية لمجموعة التعليم في جذب المنظمات والوكالات التعليمية المستجيبة لحالات الطوارئ، والعمل بالبنى التعليمية الحالية على مستوى الدولة لتلبية إحتياجات التعليم للسكان المتضررين. ويهدف هذا النهج إلى ضمان فعالية ومصداقية ومناسبة الإستجابة الدولية.

المصدر: <http://educationcluster.net/what-we-do>

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ونموذج تنسيق اللاجئين

تمتلك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تفويض عالمي لحماية اللاجئين بغض النظر عن مواقعهم في الحالات الطارئة وغير الطارئة

والتحركات المتعددة، بما في ذلك الباحثين عن اللجوء، اللاجئين. ويوفر نموذج تنسيق اللاجئين التابع للمفوضية السامية للاجئين إطار لقيادة عمليات اللاجئين وتنسيقها وتوزيعها بإسلوب تعاوني وشامل ومتوقع، كما أنه يوضح ممارسات التنسيق ويربطها مع الهدف لتحقيق المساعدة والحماية الممكنة والفضلى للاجئين، ويعالج الأوضاع التي تتطلب الإستجابة على نطاق واسع من الدعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والعاملين الدوليين الآخرين في المجال الإنساني.

بالنسبة لنموذج تنسيق اللاجئين، ترتبط الإستجابات القائمة على القطاع للاجئين بقيادة الدولة لها والآليات التنموية والإنسانية المستندة على المجال قدر الإمكان. وبالنسبة لقطاع التعليم، ففي حال لم تقم الوزارة بعمليات التنسيق، تقوم كل من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والشركاء بالتنسيق أو التعاون على تنسيق القطاع وفقاً للمعايير التي تم وضعها.

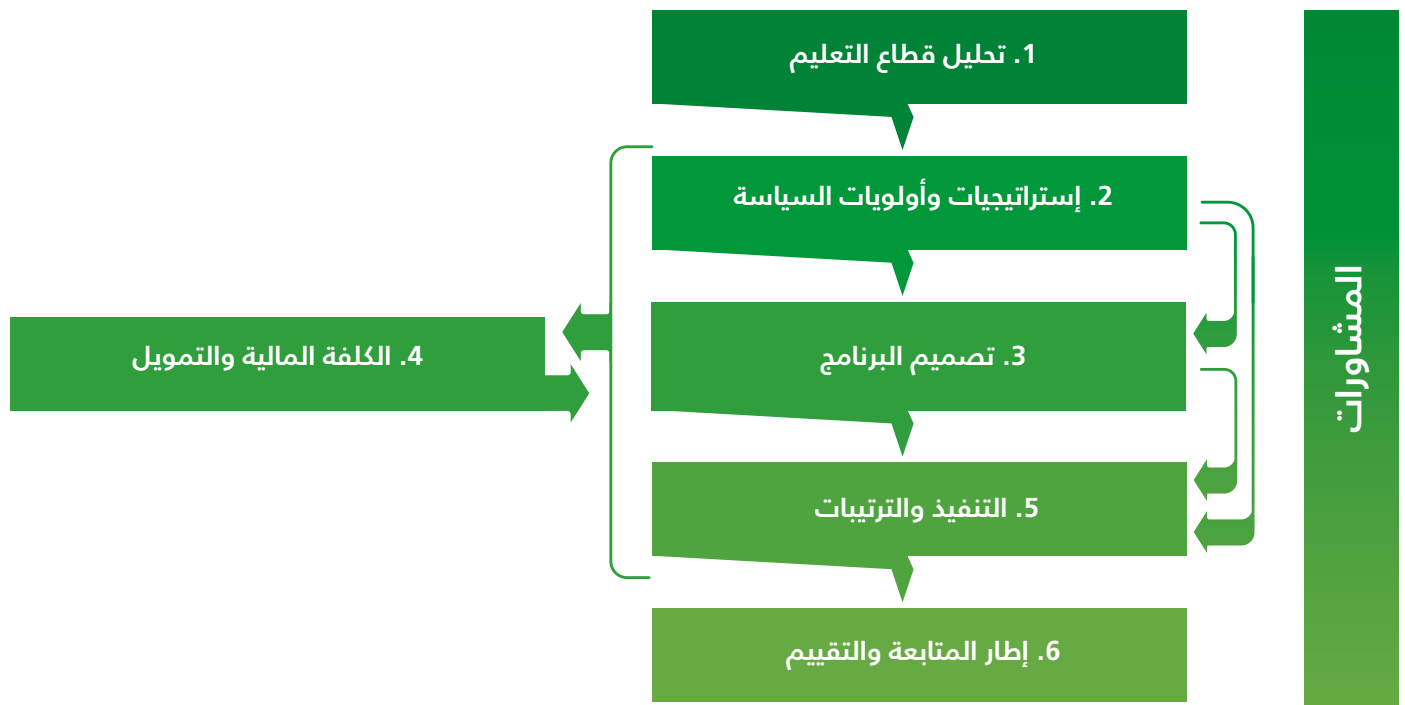
المصدر: «تنسيق الاستجابة للاجئين»

الأسئلة الأكثر تكراراً www.unhcr.org/54f6cb129.html

١١. إعداد الخطة الانتقالية للتعليم

تتبع عملية إعداد الخطة الانتقالية للتعليم عملية التخطيط المعياري للتعليم بشكل وثيق كما هو موضح في الشكل (1)، ومع ذلك يتنوع الإطار بمعظم المكونات. على سبيل المثال، يكون عدد البرامج أقل نظرًا لاستهداف الخطة الانتقالية للتعليم. ويتم دمج الاستراتيجيات التي توقفت ضمن الأنشطة التشغيلية خلال مرحلة تصميم الخطة الانتقالية للتعليم. وقد يكون إطار المتابعة محدودًا ليشمل المؤشرات الرئيسة التي تتوافق مع قدرات نظام المتابعة فقط. ويسمح هذا بمتابعة بعض النتائج التي تحدث في نفس الوقت الذي يتم فيه تعزيز قدرات نظام المتابعة ونظام المعلومات التربوية بشكل أكبر.

الشكل رقم (1): المكونات الرئيسية لعملية إعداد الخطة الإقالية للتعليم



ضمن إطار الوزارة والشركاء بما يلي:

- المشاركة في التحليل.
 - الوصول إلى الإجماع الأولي حول التحديات الرئيسية ليتم معالجتها في إطار الخطة الانتقالية للتعليم.
 - البدء بإعداد نظرية التغيير الممكنة لدعم الخطة الانتقالية للتعليم وتحديد السلسلة السببية المحتملة.
- ويتم طلب الملاحظات من الشركاء الرئيسيين عند إعداد الخطة، ويتم عقد لقاء تشاوري لإقرار النسخة النهائية من الخطة الانتقالية للتعليم.

إن عملية التخطيط ليست عملية طويلة كما يبين الشكل رقم (1). وبالرغم من ذلك، هناك خطوات منطقية متوافقة لإعداد الخطة. والمثال الأكثر ملاحظة هو قيام معدي الخطة الانتقالية للتعليم بتحديد الأولويات والأهداف المعيّنة في بداية العملية (كالتوسع في التعليم الثانوي وتوظيف المعلمين)، حيث يتحول هذا في مرحلة متأخرة إلى مطمح سواء بسبب كونه أكثر تكلفة أو لأن القدرة المؤسسية (معاهد تدريب المعلمين) غير كافية. وقد يحتاج المخططون إلى مراجعة المستهدفات أو إعادة النظر في الأولويات أو تصميم تنفيذ البرنامج المرحلي بغرض جعل خطة التعليم الإنتقالي أكثر مرونة مما يؤدي إلى بعض التكرار في عملية التخطيط. ويفيد نموذج المحاكاة والتقدير على وجه الخصوص في إبتكار السيناريوهات المختلفة لتطوير البرنامج بأهداف مختلفة، يتم ترجمتها إلى خطط تضم تكاليف التنفيذ المختلفة مما يسهل إختيار السيناريو الأكثر علاقة ومرونة.

ويتم استشارة مختلف الداعمين الرئيسيين من خلال التدخلات المنتظمة أثناء إعداد الخطة الانتقالية للتعليم. وبشكل نموذجي، يتم تقديم الإستشارة الأولية عندما يتم تحليل الوضع وتحديد التحديات الكبيرة مما يسمح للداعمين

تحليل وضع التعليم

ذات الصلة بالخطة الانتقالية للتعليم. وفي حال عدم توفر البيانات النوعية من أجل تحليل القطاع بشكل كامل، أو أن الوقت كان محدوداً، أو أن الخطة الانتقالية للتعليم تعطي أولوية لقطاعات فرعية محددة، تكون الخطة الانتقالية للتعليم أقل شمولية للوضع التعليمي (لكنها تظل قائمة على الأدلة). وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن الأنشطة والموارد الرئيسية المطلوبة لإجراء تحليل كامل لقطاع التعليم تحسين جمع البيانات وعمليات التحليل المحددة في الخطة الانتقالية للتعليم لتنفيذها خلال فترة الخطة. ومن المفيد القيام بتحليل واسع قدر الإمكان لقطاع التعليم، وذلك لتسليط الضوء على الترابط الرئيسي بين القطاعات الفرعية وتتبع الأهداف طويلة المدى لتوسيع القطاع، وتضمن الاحتياجات المتوقعة المرتبطة بالتوسع المستقبلي للتعليم الثانوي.

وبالنسبة للخطط الانتقالية للتعليم، فمن الأهمية بمكان تركيز الإهتمام على تحليل السياق والتباين في توفير الوصول إلى التعليم، بما في ذلك النوع الاجتماعي، وذوي الاحتياجات الخاصة، والموقع الجغرافي، والفئة الاجتماعية والإقتصادية. وتعتبر هذه التحليلات ضرورية لوضع الخطط التعليمية المراعية للأزمات التي تضمن إستجابة أنشطة التعليم على كافة المستويات للصراعات والكوارث وتعزيز الأمان والمرونة والشمولية والترابط الاجتماعي.

ويعقب الأزمات الكبيرة قيام مجموعات التنسيق بجذب الخبرات الفنية والموارد الثمينة من أجل تعزيز التحليل والبيانات، بالإضافة إلى معرفة هذه المجموعة بمعوقات التنفيذ في المناطق المتأثرة بالأزمات والمناطق التي يصعب الوصول إليها. وبشكل عام يمتلك كل من مجموعة التعليم ومنسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة معلومات عن المناطق المتواجدة فيها النازحين أو المناطق المتضررة من الكوارث. أما بالنسبة للاجئين والعائدين، فتعد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مصدرًا رئيساً للمعلومات. وقد قام البنك الدولي بتقييم الاحتياجات لما بعد الكوارث، وتضمن التقييم معلومات عن أثر الكوارث على التعليم. ومن الممكن جمع معلومات أكثر من خلال الجهات الأخرى العاملة في الدولة، على سبيل المثال، المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، والتحالفات الوطنية للتعليم التي تجمع الأدلة من خلال تتبع البيانات وجمعها من المواطنين في كافة أرجاء الدولة،

يعد تحليل الوضع التعليمي الخطوة الأولى في عملية إعداد الخطة الانتقالية للتعليم. ويهدف التحليل إلى وضع مجموعة أدلة لتحديد أداء النظام التعليمي في وقت معين، وتحديد العوامل الخارجية المؤثرة، ويركز على القضايا والتحديات الرئيسية التي قد تواجه النظام إضافة إلى تحديد أسبابها.

يتضمن تحليل الوضع بيانات الاقتصاد الكلي والبيانات الديموغرافية والمالية والتعليمية، إضافة إلى بيانات الموارد البشرية لعدم معرفة التحديات وأسبابها الممكنة، ووضع إجراءات مواجهة هذه التحديات خلال فترة الخطة. كما أنه قد تتغير شمولية التحليل ونطاقه وفقاً للعديد من العوامل نذكر منها توفر البيانات وفجوات المعرفة. وسيطلب ذلك تحديد الأولويات العاجلة التي ستتم معالجتها من خلال المزيد من البحث والتحري والإستقصاء وتحديد الأسباب.

وفي الأوضاع المتأثرة بالأزمات، يتضمن التحليل تقييم لتأثيرات الأزمة المباشرة والمحتملة على المدى الطويل على النظام التعليمي والطلبة والمعلمين والتربويين بشكل عام. ويعتبر تحليل التأثيرات المباشرة ضرورياً لتحديد الاحتياجات العاجلة وخاصة تلك المرتبطة بالأمن والأمان داخل المدارس وضمن محيطها، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف المرتبط بالنوع الاجتماعي والقضايا النفسية التي تؤثر على الأطفال والعاملين في التربية والتعليم. بالإضافة لذلك، يجب أن يحدد التقييم الحاجة لمساحات تعليمية شاملة ومواد تعليمية يتم إستبدالها بدلاً من التي تضررت أو تحطمت نتيجة للأزمة.

ويأخذ مثل هذا التقييم بعين الإعتبار التغيرات التي طرأت على مستويات الالتحاق الناجمة عن نزوح وهجرة السكان، كالنازحين واللاجئين والعائدين وتأثير هذه التغيرات على الحاجة والتوزيع للمدارس والمعلمين وموظفي التربية والتعليم الآخرين في مختلف المناطق الجغرافية للدولة، كما يجب أن يتضمن مزيداً من التحليل حول مساهمة التعليم في الصراع إن وجد، بالإضافة إلى الاحتياجات طويلة المدى لإصلاح النظام لتقليل المخاطر.

يتطلب إكمال التحليل المعياري لقطاع التعليم الوقت والموارد والقدرات المتنوعة، والبيانات النوعية والموثوقة. وقد تكون هذه العناصر متضررة أو مفقودة في السياقات

الحكومية المحلية والدولية الداعمة للتعليم في الدولة، إلا أن هذا المجال سيكون محدوداً أكثر وقد ينطبق فقط على قطاعات فرعية محددة. ويعالج تحليل الوضع التعليمي كافة الفئات الرئيسية التالية المطلوبة لخطة القطاع التعليمي:

- السياق.
- السياسات.
- أداء النظام التربوي.
- قدرة النظام.
- الكلف المالية والتمويل.

وعلى المستوى الشعبي ومستوى المدارس. ومن الممكن أن تشمل المصادر الأخرى المسوحات التي تتضمن بعض البيانات الهامة عن التعليم مثل:

- مسح المؤشر المتعدد المحوري
- المسح الديموغرافي والصحي
- مسح استهلاك الميزانية
- مسح القوى العاملة

ويمكن أن تكون بعض الدراسات البحثية مفيدة، على سبيل المثال تلك الدراسات التي أجرتها منظمتي اليونسيف واليونسكو، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومؤشر الإنفاق الحكومي¹⁰، والمنظمات غير

المربع الثاني: البيانات وتحدياتها في الظروف المتضاربة

والسياسية والاجتماعية لبناء تحليل أساسي للقضايا والظواهر التي تم تحديدها.

- إذا كانت بيانات الوزارة غير مكتملة، غير محدّثة أو غير موثوقة، قد يكون من المكلف أو المستنفذ للوقت استخراج بيانات جديدة خاصة لتحليل وضع الخطة الانتقالية للتعليم. لذا من الضروري تكملة بيانات الوزارة ببيانات من مصادر أخرى.

- عند استخدام بيانات من مصادر متعددة، من الضروري «تثليث» أو مقارنة البيانات من مصادر مختلفة. وتستغرق هذه العملية وقتاً طويلاً فهي تركز فقط على المطلوب لتكوين صورة معقولة للوضع. وقد تمت الإشارة بوضوح لمصدر البيانات المستخدم والافتراضات المطروحة في التحليل.

جمع البيانات الإضافية

- تقتضي بعض الحالات جمع البيانات الإضافية. وفي الحالات التي تنطوي على نزوح عدد كبير من السكان

يعد التحليل السليم للبيانات المتاحة والأدلة الموجودة مسبقاً، من خلال الدراسات على سبيل المثال، أو البيانات التي يمكن توفيرها على نحو سريع، أساسياً للخطة الانتقالية للتعليم. وتعد البيانات ضرورية لإجراء تحليل للوضع وتطوير السيناريوهات بالكلف المالية المحسوبة وتطوير السياسات الموجهة نحو النتائج وأداء القطاعات.

الاستفادة من أفضل البيانات الكمية والنوعية المتاحة

تتمثل الخطوة الأولى في تحديد إمكانية استخدام البيانات الكمية والنوعية المتواجدة في وزارة التربية والتعليم وشركاء الوزارة لتحليل المجالات الرئيسية للوصول والمساواة والجودة والإدارة.

- تساعد البيانات النوعية الدقيقة، خصوصاً وليس حصرياً، في السياقات التي لا تكون البيانات الكمية متاحة بسهولة وتعتبر تمة للتحليل الكمي للبيانات، وتساعد كذلك إيصال العناصر السياقية والثقافية

10 تقوم Watch للإنفاق الحكومي، وهي مبادرة مشتركة تتبع اوكسفام والتمويل الدولي للتنمية، بتعقب الإنفاق الحكومي على الأهداف التنموية للألفية. وفي بداية عام 2016 تم تعقب الأهداف التنموية المستدامة. للمزيد من المعلومات انظر: <http://www.governmentspendingwatch.org/>

- ضعف القدرات أو محدوديتها لدى المكتب الوطني للإحصاء مما يؤثر على تحليل البيانات وعلى القدرة على تطوير الإسقاطات الديمغرافية السليمة.
- النطاق الواسع لتنقل السكان نظراً للكوارث أو النزاعات؛ ومن الممكن أن تكون تلك التنقلات ذات صلة بالنازحين في إطار الدولة أو اللاجئين من بلد آخر.

الحلول الممكنة ومصادر المعلومات الإضافية:

- التشاور مع المكتب الوطني للإحصاء حول تقديراتهم الحالية، والمشاكل المحتملة التي يتوقعونها في التقديرات.
- التحقق من التقديرات من شعبة السكان في الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، أو البنك الدولي فيما إذا كانت تقديراتهم متواءمة مع تقديرات المكتب الوطني للإحصاء وحول الأسباب المسجلة لأي إختلافات.
- التحقق من إجراء مسح وطني للأسرة، مسح المؤشر المتعدد المحوري، أو المسح الديمغرافي والصحي وغيرها، وكيفية تنفيذ ذلك وكيفية مقارنة تقديرات السكان من تلك المصادر مع الأخرى، والأسباب المسجلة لأي إختلافات.
- التحقق من تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية، ومجموعة التعليم أو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتصلة بعدد وديموغرافية السكان النازحين واللاجئين. وينبغي استخدام تلك التقديرات عند تحليل إحتياجات التعليم الإقليمية.
- الشراكة مع شبكة المجتمع المدني المحلي التي يمكن أن تكون لديها بيانات وأدلة قيمة.

أو أعداد كبيرة من القتلى، من الطلبة أو العاملين في مجال التربية، يجب استكمال بيانات الوزارة لما قبل الأزمة من خلال تقديرات الوضع الراهن والتي قد تكون مستندة على عينة من المدارس المتضررة والمدارس التي يمكن الوصول إليها.

- يمكن أن يقدم التقييم السريع بيانات ومعلومات مفصلة وهامة عن أعداد الأطفال النازحين في مناطق معينة للمساعدة في تطوير صورة أكثر دقة للوضع الراهن. وقد تشمل المعلومات الأخرى ما يلي:

- عدد المدارس/الغرف الصفية المتضررة والمدمرة.
- عدد المعلمين النازحين.

- عدد المدارس المغلقة وأسباب إغلاقها، على سبيل المثال ترك المعلمين لمدارسهم، المعلمين الذين لم يستلموا أجورهم، السكان النازحين، المدارس التي تمت مهاجمتها أو احتلالها، الخ).

- عندما تستدعي الحاجة القيام بتقييم سريع، من الممكن أن تقدم مجموعة التعليم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدعم في هذا المجال. وبالرغم من أن عملية التقييم السريع قد تكون طويلة ومكلفة، يجب أن تكون عملية جمع البيانات الرئيسة والمحدثة وتغطيتها بعمق موزونة بدقة من حيث التكلفة والحاجة الملحة لتطوير الخطة الانتقالية للتعليم مما يوفر إطار عمل منسق حول كيفية إستعادة النظام والحفاظ عليه.

الاعتبارات الخاصة المتعلقة ببيانات السكان

المشاكل المحتملة في البيانات السكانية:

- لم يتم القيام بتعداد سكاني كامل منذ أكثر من عقد من الزمان.
- عدم القدرة على جمع البيانات نظراً لضعف القدرات أو صعوبة الوصول لمناطق معينة.

تحليل السياق

معاهدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومعاهدة القضاء على التمييز ضد المرأة التي تعد أطراً هامة عن الحقوق من أجل التعليم والمبادئ المرتبطة بها.

وفي الحالات المتأثرة بالنزاع، يجب أن يشمل تحليل السياسات مراجعة سياسات التعليم لتحديد ما إذا كانت السياسات الحالية قد ساهمت في الأزمة. ويمكن إدراج أي مراجعات لأزمة السياسات في إطار أولويات الخطة الانتقالية للتعليم.

تحليل أداء النظام التعليمي

يستند تحليل أداء النظام التعليمي على الأدلة، فهو يوثق ويقيس مجال الأثر العاجل والمتوقع للأزمة على النظام التعليمي، ويحدد التحديات الرئيسية في مجالات القبول والمساواة والجودة للقطاعات الفرعية المستهدفة. ومن المرجح أن هذا التحليل هو أقل شمولاً من الخطة المتكاملة للقطاع التعليمي؛ نظراً لقيود الوقت والبيانات والمجال المحدود للخطة الانتقالية للتعليم. وفي الحالات المتضررة من الأزمة، تتغير بيانات التعليم القياسي بشكل كبير أحياناً. على سبيل المثال، يمكن أن ينزح الأطفال والمعلمون في إطار الدولة أو عبر الحدود؛ ويمكن أن تتعرض المواد التعليمية والمعدات والمدارس وغيرها من البنى التحتية بما في ذلك شبكات المياه وأنظمة الصرف الصحي للتدمير أو لضرر كبير، أو يمكن أن تكون غير كافية لإستيعاب السكان النازحين. ومن الضروري تزويد بيانات نظام إدارة المعلومات التربوية لما قبل الأزمة المتعلقة بالالتحاق والبنى التحتية ببيانات تقييمية سريعة عند تحليل آثار الأزمة على النظام التعليمي.

وكحد أدنى، هناك حاجة لمعلومات أساسية حول المدارس والطلبة والمعلمين والموظفين الحكوميين ومعلمي التجمعات من أجل تحديد الأولويات الرئيسية. ومن الأهمية بمكان جمع بعض المعلومات حول الأطفال الذين لم يتمكنوا من الوصول للتعليم أو إتمام التعليم الأساسي أو الطلبة الذين لم يتمكنوا من الحصول على التعليم. وينبغي أن يشمل التحليل الأسباب التالية التي تؤدي إلى عدم وصول الأطفال للمدارس والآثار المرتبطة بالانقطاع عن التعليم:

- هل يمنع الفقر بعض الأطفال من الذهاب إلى المدارس؟

يتم تطوير خطط التعليم الإنتقالي غالباً في حالات التغيير الكبيرة أو حالات عدم اليقين. لذلك ينبغي في تحليل السياق النظر إلى تأثير الأزمة على التعليم، وفحص أثرها المباشر والسبل التي يمكن للأزمة وتطورها أن تؤثر في تعطيل نظام التعليم على المدى الطويل. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يقيم التحليل دور نظام التعليم في الأزمة، على سبيل المثال، من خلال الإهمال التاريخي لمناطق جغرافية محددة أو مجموعات سكانية أو من خلال الرسائل التمييزية في المناهج الدراسية.

يخاطب تحليل السياق نفس العناوين الرئيسة باعتبارها خطة للقطاع التعليمي مع التركيز بشكل خاص على التغييرات المتعلقة بسياق الأزمة والتحديات. ويقدم الملحق رقم (1) بعض الأمثلة.

تحليل السياسات

بالرغم أن القيام بتحليل شامل للسياسات قد لا يكون ممكناً، ينبغي على الخطة الانتقالية للتعليم تحديد وتحليل ما يلي:

- تطوير وتنفيذ سياسات التعليم الحالية، خاصة تلك التي تعالج توفير التعليم المجاني والملزم باعتبارها منفعة عامة وعلى أي مستوى.
- التزامات التعليم الواردة في السياسات أو الخطط التنموية الوطنية والإقليمية - بما في ذلك الخطط التنموية الوطنية وأوراق استراتيجية الحد من الفقر، والأوراق الدورية لاستراتيجية الحد من الفقر، وفيما إذا كانت تلك الإلتزامات والأولويات لازالت متصلة بناءً على الوضع الحالي.
- إلتزامات التعليم في الاتفاقيات الدولية، على سبيل المثال:
 - خطة 2030 للتنمية المستدامة.
 - إعلان إنشيون.
 - معاهدة حول حقوق الطفل.
 - معاهدة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
 - معاهدة 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين.

خطط العمل السنوية والمتابعة والتقييم وتقديم التقارير حول التنفيذ، وفي مستوى قدرات التخطيط على الصعيد المحلي (دون تغطية كافة البلد)، وعمليات التخطيط القائمة، أي في مدى تطوير الخطط السنوية التنفيذية والعمل على المستوى المركزي أو على الصعيد المحلي، وفي مدى جاهزية للطوارئ، والاحتياجات المطلوبة لقدرات التخطيط على المستوى الفردي والتنظيمي.

• **نظام إدارة المعلومات التربوية:** إذا وجد نظام لإدارة المعلومات التربوية، يقوم التحليل بوصف هذا النظام بما في ذلك نقاط الضعف والقوة، من خلال التركيز على قدرات موظفي الوزارة على المستويين المركزي واللامركزي في جمع إحصائيات التعليم وتحليلها وتقديم التقارير حولها، وتحديد إذا كانت المعلومات تبادلية مع شركاء التنمية والشركاء في المجال الإنساني. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يحدد التحليل إذا كان النظام الحالي يتضمن أو يتطلب إدراج معلومات تتعلق بوضع الطلبة (اللاجئين) في المدارس التي شملها المسح وسلامة الطلبة والتسهيلات ذات العلاقة بالحد من الكوارث ومخاطر الصراع. وفي حال وجود نظام حالي لإدارة المعلومات التربوية أو عدم وجوده، يحدد التحليل المعوقات المبدئية التي تواجه تقديم بيانات مناسبة وموثوقة، بالإضافة إلى وصف التحديات الحالية في جمع الإحصائيات التربوية من كافة أرجاء الدولة، وبالتحديد من المناطق المتضررة من الصراعات والكوارث.

• **الإدارة المالية:** يضم هذا التحليل وصفاً موجزاً حول نظم إدارة المعلومات التربوية العامة وتوقيت العمليات الرئيسية، وتقدم التقارير حول الإدارة المالية لوزارة التربية والتعليم وعلاقتها بوزارة المالية، ويحدد قدرات الإدارة المالية على كلاً من الصعيدين الوطني والمحلي، بما في ذلك القدرة على تطوير الميزانيات والصرف ورفع التقارير حول الأموال التي تم إنفاقها.

• **إدارة الموارد البشرية:** يمكن أن يقدم التحليل لمحة عامة عن نظام إدارة الموارد البشرية ضمن إطار وزارة التربية والتعليم، ومجالات الإهتمام بعمليات التوظيف الحالية والتوزيع للمعلمين والإداريين التربويين. ويحدد كذلك وجود الوصف الوظيفي للوظائف الرئيسية، ومدى

• هل الأطفال النازحين بسبب الصراع غير قادرين على الالتحاق في بعض مدارس المجتمعات المضيفة؟

• هل الأطفال ذوي الإعاقة محبطين من الذهاب إلى المدارس نظراً لصعوبة وصولهم للمدرسة أو بسبب المواقف المجتمعية أو قلة المرافق؟

• هل خسر الأطفال فترات طويلة من الدراسة؟ هل يتقن الأطفال لغة التعليم؟

• هل واجه الأطفال بعض التوتر أو الصدمات النفسية؟ هل تتم معالجة الاختلافات الثقافية والدينية بينهم؟

يتضمن الملحق رقم (2) قائمة من المكونات الرئيسية لتحليل أداء النظام التعليمي، وقائمة مرتبطة بمؤشرات التعليم والبيانات التي يتم إستخدامها لتحليل أداء النظام التربوي. وأثناء عملية إعداد الخطة الانتقالية للتعليم، ينبغي أن تحدد لجنة التخطيط المؤشرات ذات الصلة بالقطاعات الفرعية ذات الأولوية، ومن ثم تحدد المؤشرات ذات المعلومات أو أفضل التقديرات المتاحة. بعد ذلك، يتم إدراج المعلومات المتعلقة بالمؤشرات المختارة في التحليل. وإذا لم تكن المعلومات متاحة لجميع المؤشرات المحددة ذات الأولوية، يتم التخطيط لجمع المعلومات اللازمة وتعزيز نظام إدارة المعلومات التربوية وإدراجها أيضاً في الخطة الانتقالية للتعليم.

تحليل قدرات النظام

على الأرجح لن يكون من الممكن إجراء تحليل كامل لقدرات النظام أثناء إعداد الخطة الانتقالية للتعليم. وحيث تعد الخطة الانتقالية للتعليم فرصة لتطوير البرامج ذات الأولوية لمعالجة قدرات النظام، ينبغي إدراج تحليل موجز للوظائف الأساسية للوزارة¹¹. ومن الممكن أن يكون هذا الموجز على هيئة وصف مختصر لنقاط القوة والضعف في المجالات الرئيسية الأربعة التالية:

• **التخطيط:** يبحث التحليل في القدرات الحالية للعاملين في إدارة التخطيط على كلاً من المستويين المركزي واللامركزي. وبحث كذلك في مدى إمتلاك الموظفين للقدرات اللازمة للقيام بكافة الخطوات في عملية التخطيط، بدءاً من تطوير الخطط متوسطة المدى إلى

11 للمزيد من المعلومات، انظر المعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لليونسكو: تقييم قدرات التخطيط التربوي في وزارة التربية والتعليم: الإطار التحليلي، باريس، اليونسكو، 2013. <http://doc.iiep.unesco.org/wwwisis/repdoc/E034640.pdf>

- ميزانية التمويل الخارجي كنسبة مئوية من مجموع التمويل الخارجي.
- نفقات القطاع الفرعي للتعليم/المستوى التعليمي كنسبة من إجمالي الإنفاق على التعليم (النفقات المتكررة ورأس المال على حد سواء).
- الأجور/الرواتب كنسبة من إجمالي ميزانية التعليم المتكررة للقطاع الفرعي.

• النفقات التشغيلية كنسبة من الميزانية العامة المتكررة للقطاع الفرعي للتعليم.

• الإنفاق الإجتماعي كنسبة من الميزانية العامة المتكررة للقطاع الفرعي للتعليم.

• المساهمات الأسرية أو المجتمعية للتعليم. (ملحوظة: قد يكون من الصعب الحصول على هذه المعلومة، إلا أن بعض المعلومات يمكن أن تكون موجودة بالفعل من خلال المسوحات الأسرية الأخيرة أو قد تكون الأدلة متاحة لدى المنظمات غير الحكومية أو هيئات الأمم المتحدة).

وقد يكون من الضروري إجراء تحليل سريع للكلفة المالية لتقدير الإرتفاع المحتمل في سعر الوحدة للمدخلات الرئيسية للنظام نتيجة للأزمة والإعداد لحساب أكثر صرامة لتكاليف الخطة العامة الانتقالية للتعليم. وقد تتأثر كلفة الوحدة بشدة بسبب الوضع السياسي (على سبيل المثال، إرتفاع معدلات التضخم، وتقلب أسعار العملات، وما إلى ذلك)، أو الخصوصيات الجغرافية (المناطق غير الساحلية، المناطق التي يصعب الوصول إليها لأسباب أمنية أو جغرافية، وما إلى ذلك).

شفافية عمليات التوظيف والتعاقد، ويحدد الأنظمة التي تعمل على تصنيف الوضع الوظيفي للمعلمين إن وجدت، ومدى فاعلية أنظمة صرف الرواتب. وهو يحدد أيضا مدى فاعلية نظام إدارة معلومات الموارد البشرية الذي يضم معلومات حول كافة موظفي الوزارة بما في ذلك الجنس، المستوى التعليمي، التدريب المكتمل، مكان الوظيفة الحالية، ومدى إجتذاب مهنة التدريس للموظفين.

تحليل الكلف المالية والتمويل

يجب تضمين جزء موجز حول الميزانية الوطنية للتعليم والمصادر الأخرى للإيرادات في تحليل الوضع. وإذا وجد هذا الجزء، ينبغي أن يشمل تقدير حول أثر الأزمة على موارد الدولة وميزانية التعليم على وجه الخصوص¹². وينبغي أن تشمل الخطة الانتقالية للتعليم تعيين الموارد الخارجية التي تمت تعبئتها في القطاع التعليمي (كلاهما حول الميزانية ومن خلال دعم مشروع منفصل من شركاء التنمية والشركاء في المجال الإنساني) وتسليط الضوء، إن أمكن، حول مستوى المساهمة من الأسر.

ولأقصى حد ممكن، قد يوفر هذا التحليل معلومات حول ما يلي:

- الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الإنفاق الحكومي الكلي.
- النفقات العامة المتكررة على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي المتكرر.
- التمويل الخارجي كنسبة من إجمالي التمويل على التعليم.

12 يشجع جدول أعمال أديس أبابا الدول على تطوير أهداف الإنفاق على التعليم المناسبة على المستوى الوطني. إن السياقات الوطنية متنوعة، لكن تعد المعايير الدولية والإقليمية التالية نقاط مرجعية أساسية: تخصيص ما لا يقل عن 4% إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم، و / أو تخصيص ما لا يقل عن 15% إلى 20% من الإنفاق العام للتعليم.

صياغة السياسات: وضع أولويات السياسات والاستراتيجيات الرئيسية

التعليم الانتقالية الشاملة. وينبغي على الخطة الانتقالية للتعليم، كحد أدنى، عكس مسؤولية الدولة عن مرحلة التعليم الأساسي لجميع الأطفال والتي تتعلق بالحقوق في التعليم والشروط القانونية للتعليم الإجباري. وفي الحالات المتأثرة بالصراع، فإنه من الأهمية بمكان أن تعكس الخطة الانتقالية للتعليم أيضاً الأولويات المتعلقة بالسلامة والرفاهية والاحتياجات الخاصة للمتعلمين وتقوية التكيف مع النظام للحد من المخاطر المحددة في تحليل السياق.

التسلسل الهرمي لقضايا النظام وتحدياته

في حين أن عملية الحوار قد تكون صعبة، إلا أنه لا ينبغي تجاهلها كون هذا الحوار قائم على الدليل، وهو الأداة الرئيسية لصياغة السياسات في هذه المرحلة. ومن الأهمية بمكان أن تحصل الجهات المعنية في عملية التخطيط على إجماع قوي حول تحليل الوضع، والفهم المشترك للأسباب الجذرية المحتملة لقضايا النظام الرئيسية التي تعد هامة إذا كان على المخططين تحديد أولويات السياسات ذات الصلة وفهم القيود المالية والفنية التي تواجه نظام التعليم.

فالحوار حول صياغة السياسات مدفوع بالاستخدام الفعلي للأدلة التي تم جمعها لربط سلسلة من الخطوات في نظرية العلاقات المحتملة بين السبب والنتيجة، يساعد في تنويع أولويات السياسات لمعالجة الاحتياجات العاجلة والأهداف التنموية متوسطة المدى. وتعمل الخطة الانتقالية للتعليم بمثابة جسر بين الإستجابات العاجلة للتعليم والإستجابات التنموية طويلة المدى التي تبحث في تعزيز القطاع. واعتماداً على السياق، تتم ترجمة ما سبق إلى مزيج ملائم من الأولويات قصيرة المدى للسياسات للحفاظ على الخدمات التعليمية، لإصلاح البنى التحتية المدمرة، والأولويات متوسطة المدى للسياسات لإصلاح النظام كالأستراتيجيات التي تقدم أشكال مرنة وبديلة لتعليم الأطفال الذين تعطل تعليمهم بسبب الأزمة.

وبعد الأزمة، من الأهمية بمكان ضمان وصول الأطفال للتعليم وتمكنهم من التعلم بسلام. وإذا كشف تحليل الوضع عن المخاطر أو التهديدات التي تهدد أمن الأطفال وكيونتهم، سواءاً كان في المدرسة أو في الطريق من وإلى المدرسة، ينبغي على الاستراتيجيات أن تتضمن هذه التهديدات في الخطة. ويتوافق هذا الإجراء مع ضمان حق

إن الغرض من هذه الخطوة هو تحديد مجموعة محدودة من الأولويات والأهداف يتم بلورتها حينها في الاستراتيجيات والغايات الرئيسية للوصول إلى تلك الأهداف إستناداً إلى الأدلة المتاحة المحددة في مرحلة التحليل. وتسفر الحالات المتضررة من الأزمة عن احتياجات هائلة وملحة مما يجعل عملية تحديد الأولويات أكثر صعوبة. لذا ينبغي إستهداف الخطة الانتقالية للتعليم لزيادة إحتمال التنفيذ الفعال. ومن الأهمية بمكان ألا تصبح الخطة مجرد «قائمة من الرغبات» لكل ما يتطلبه تنفيذ نظام التعليم أو تحسينه. إن الخطة الانتقالية للتعليم خطة مؤقتة؛ ولهذا تحدد الأولويات حسب الاحتياجات الأكثر إلحاحاً التي تطرأ من خلال تحليل الوضع.

التمهيد للأهداف طويلة المدى

تعد الخطة الانتقالية للتعليم أداة للسياسات الوطنية التي تأثرت بأولويات التنمية الاجتماعية والإلتزامات الدولية للدولة. ومن الممكن توضيح تلك الأولويات في السياسات التنموية الوطنية التي تشمل الخطط التنموية الفصلية أو الانتقالية أو في الإلتزامات الدولية. ويوفر إعلان انشيون 2030 للتعليم وإطار العمل لإنجاز هدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، « نحو تعليم نوعي شامل وعادل مدى الحياة للجميع»، سبعة أهداف بعيدة المدى، محددات ذلك المستوى العالمي من الطموح الذي ينبغي أن يشجع الدول على السعي من أجله لتسريع وتيرة التقدم، وهي تنطبق على كافة الدول، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف الحقائق الوطنية والقدرات والمستويات التنموية، فالسلطات متوقع منها عكس الأهداف العالمية إلى أهداف وطنية قابلة للتنفيذ استناداً إلى ما يلي:

- أولويات التعليم.
- الاستراتيجيات والخطط الوطنية للتنمية.
- طرق تنظيم الأنظمة التربوية / التعليمية.
- قدرتها المؤسسية.
- توافر الموارد.

وتقدم خطط التعليم الإنتقالي نهج إنطلاقة قائم على الاحتياجات من أجل تحقيق هذه الأهداف بعيدة المدى، وهو نهج سيتم تفصيله في نهاية المطاف في خطة

تحديد الأولويات مقابل الموارد المالية المتاحة

تعد نماذج التوقعات / الإسقاطات أدوات قوية للإبلاغ عن عملية صنع السياسات ووضع أولويات واستراتيجيات واقعية للسياسات، حيث يعد نموذج الإسقاطات / المحاكاة عدد من السيناريوهات من أجل تقدير الاحتياجات من الموارد والاحتياجات المالية المرتبطة بها. ويجب تحليل النتائج المتوقعة ضمن إطار السيناريوهات مقابل مجموعة مختلفة من القيود؛ وقد يؤدي هذا إلى تغييرات في النموذج، على سبيل المثال، مجموعة جديدة من مؤشرات السياسات لإصدار سيناريوهات أخرى وللمساعدة في بناء توافق بين الشركاء حول السيناريو الأمثل.

وبالتحديد، يساعد نموذج الإسقاطات/ المحاكاة على تحديد حجم الفجوة التمويلية من خلال مقارنة التكاليف الفعلية لأولويات وبرامج الخطة الانتقالية للتعليم مع التقديرات المتوقعة للموارد المالية المتاحة في فترة حياة الخطة. ويعد تقييم الموارد المتاحة قيماً خاصة في البيئات التي ترتبط الموارد فيها بقوة مع مدى توافر المساعدات الخارجية كما هو الحال في معظم سياقات الأزمات.

وينبغي استكشاف مستوى الفجوة التمويلية بطريقتين:

6. تحديد الحاجة للتمويل الإضافي وجمع الأسباب لزيادة التمويل.

7. إعادة النظر في أولويات الخطة الانتقالية للتعليم إذا تم اعتبار الفجوات التمويلية شديدة الأهمية مما قد يعرّض مصداقية وجدوى الخطة للخطر.

ويوضح القسم الخاص «بتكلفة وتمويل الخطة» كيفية استخدام نماذج التقديرات ضمن إطار السياقات الصعبة التي توضح تقديرات التكلفة والتمويل للخطة الانتقالية للتعليم.

الأطفال في التعليم وحقوقهم المتصلة بالأمن والرفاهية. وبالمثل، إذا كشف تحليل السياق أن التعليم يساهم بشكل ما في التعارض، على سبيل المثال، من خلال المناهج المنحازة أو الوصول غير المنصف للتعليم، ينبغي أن تنظر الاستراتيجيات في القضاء على تلك العوامل المساهمة.

تحديد الأولويات مقابل القدرات التنفيذية

يستعرض المخططون التحديات المحددة في تحليل الحالة، والأسباب الكامنة وراءها، حيث يتفقدون على مجموعة محددة من التحديات الرئيسة التي يمكن معالجتها خلال فترة تنفيذ الخطة الانتقالية للتعليم بحسب القدرات المتاحة سواءاً لإحراز تقدم، أو في بعض الحالات، للحفاظ على تقدمها. وتتضمن الخطوة التالية وضع أولويات السياسات التي تساعد في تحديد الاستراتيجيات العلاجية.

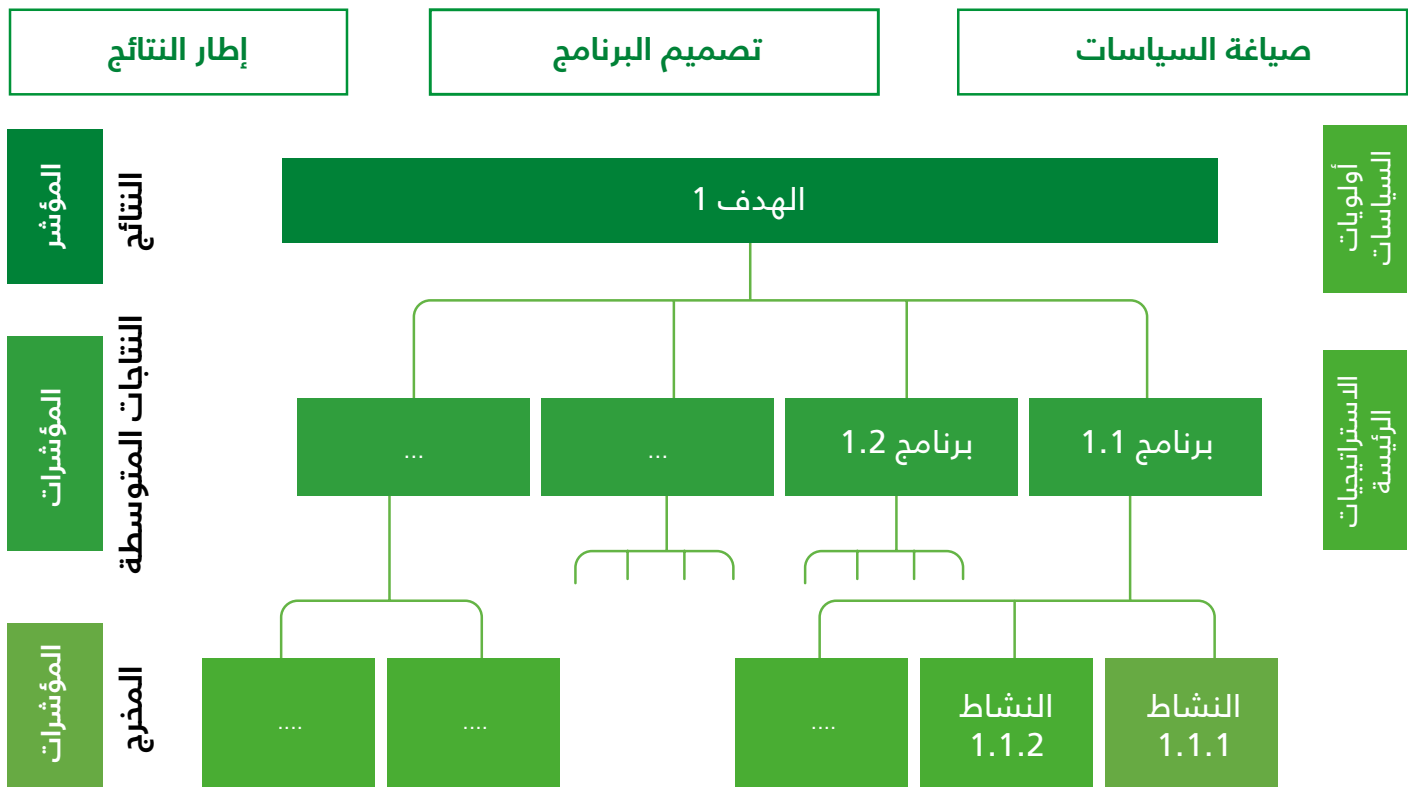
ولبناء هذه العملية، يقوم المخططون بتحديد النتائج التي هم بصدد تحقيقها خلال مدة الخطة، وتأمل مسار التغييرات التي قد تحدث، وقد يأخذ هذا التأمل بعين الاعتبار التطور المرجح للأزمة والمساهمات التي تقدمها الجهات الفاعلة الأخرى، على سبيل المثال من خلال خطة الإستجابة للاجئين أو الخطة الإنسانية، وحالات التصعيد الطارئة في حالات الصراع.

مثلاً، عندما يتصور المخططون إحتياجات البنى التحتية من خلال سيناريو تجريبي، يمكنهم إدراك أنه حتى وإن كان هذا ممكناً من الناحية المالية، إلا أن البناء الفعلي أو إعادة تأهيل عدد كبير من الغرف الصفية قد يواجه معوقات في التنفيذ. ونظراً للإطار الزمني المحدد والقدرات المتاحة، لن يكون هذا الأمر خياراً واقعياً.

تصميم البرنامج والنشاط

- بعد تحديد الصورة الأكبر من خلال تطوير الأولويات قصيرة ومتوسطة المدى والمحددة جيداً للسياسات والاستراتيجيات الرئيسية، تؤخذ البيئة المتغيرة بعين الاعتبار (الخطوة رقم 2)، ومرحلة تصميم البرنامج (الخطوة 3)، حيث يتم توضيح أن البرامج المختارة ستؤدي إلى النتائج المتوقعة بالتفصيل. ويتم تصميم البرامج للخطة الانتقالية للتعليم كأساس منطقي للعمل حيث أنها تحقق ما يلي:
 - تترجم التحديات/الصعوبات وأسبابها الرئيسية المحددة في تحليل الوضع (أنظر تحليل وضع التعليم) إلى أولويات واستراتيجيات للسياسات في مرحلة صياغة السياسات (أنظر صياغة السياسات).
 - تقدم الجدول المنطقي الواضح الذي يتم دمجها في تصميم البرنامج (أنظر صفحة 22)، والذي يتم من خلاله ربط البرامج والإجراءات العلاجية بالنتائج المتوقعة (النتائج/المخرجات).
 - تلخص النتائج المتوقعة في إطار النتائج (أو المتابعة والتقييم) (أنظر صفحة 28).
- ويوضح الشكل رقم (2) مختلف المكونات المطلوبة لتقديم القضية المنطقية المصاغة جيداً حول كيفية عكس البرامج والانشطة المختارة على نحو منهجي في إطار النتائج.

لشكل رقم (2): تصميم البرنامج وإطار النتائج



حسب الوصول، والمساواة، والجودة والإدارة. ويوفر هذا الأساس لوضع الإستراتيجية العلاجية القائمة على النتائج.

ويوضح الشكل (3) جزئياً إرتباط الأنشطة بالبرامج للمساعدة في تحقيق الهدف. ويفترض المثال بلد معين يكون فيه حاجة إلى الجهود الكبيرة لتحسين الفاعلية التي يدار بها النظام التعليمي. ويوضح الشكل البرامج المختلفة اللازمة لتحقيق هذا الهدف العام. وتتصل هذه البرامج على التوالي باختصاصات الضباط كل على حدى، وتنظيم الإدارة، وبالموارد الموجودة تحت تصرفها. وتكمن الصعوبة الخاصة في تصميم برنامج كهذا في صعوبة تحديد الأهداف، لأن بعض القضايا مثل «الاختصاصات» أو «المسؤوليات الواضحة» ليست قابلة للقياس بسهولة، لأن المعلومات، في بعض الأحيان، حول قضايا كهذه لا يتم جمعها بصورة منتظمة. وعليه، سيتطلب جمع بيانات جديدة أثناء تنفيذ الخطة من أجل التركيز على الأولويات الجديدة.

يستند الهيكل العام للخطة الانتقالية للتعليم على المنطق القائل بأنه إذا تم القيام بأنشطة معينة، سيتم حينها تحقيق النتائج المتوقعة. ويتكون الهيكل من ثلاثة مستويات بالإضافة إلى العناصر التالية:

- **الهدف** الذي يتناول تحد معين (أو مجموعة من التحديات) ويرتبط بهدف بإعتباره نتيجة متوقعة.
- **البرامج ذات الأهداف المحددة** التي تعالج الأسباب الكامنة وراء التحديات، وترتبط بالأهداف كنتائج متوسطة متوقعة يراد تحقيقها خلال فترة الخطة.
- **الأنشطة** وأهدافها أو مخرجاتها المقابلة.

وإذا تناولت الخطة الانتقالية للتعليم أكثر من قطاع فرعي واحد، قد يكون من المفيد هيكلة الخطة من خلال القطاعات الفرعية ذات الصلة ومن ثم تصنيف التحديات

الشكل 3: برنامج حول فاعلية الإدارة

الهدف: تحسين فاعلية الإدارة التعليمية/التربوية		
الهدف/النتائج: تنفذ كافة الإدارات الخطط التشغيلية والإستراتيجية كما هو متوقع وتستخدم موازنات مناسبة ومتكاملة.		
برنامج 3	برنامج 2	برنامج 1
تزويد كافة الإدارات في الإدارة التربوية بالمواد الأساسية والموارد المالية للعمل بفاعلية وبالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار.	تزويد كافة الإدارات في الإدارة التربوية باختصاصات واضحة وهيكل ملائم ومهام محددة بوضوح لجميع الموظفين.	تعزيز كفايات ومهارات الموظفين في الإدارة التربوية.
الهدف: تمتلك كافة الإدارات الموارد والمعلومات الأساسية لدعم تنفيذ الخطط والسياسات والبرامج التربوية بفاعلية.	الهدف: تمتلك كل إدارة اختصاصات واضحة مرتبطة بهيكل تنظيمي ووصف وظيفي للموظفين الرئيسيين.	الهدف: امتلاك 100% من الموظفين الكفايات والمهارات المطلوبة تماشيًا مع اختصاصات الوظيفة التي يشغلونها.
الأنشطة	الأنشطة	الأنشطة
1. تطوير معايير حول الموارد الأدنى المطلوبة لكافة المنظمات. 2. تطوير نظام للمعلومات حول توفر تلك الموارد. 3. توفير الملخصات الإحصائية الموثوقة على المستوى الوطني. 4. تزويد المكاتب بمعلومات منتظمة ذات الصلة باختصاصاتهم.	1. تحليل المهام الحالية والوصف الوظيفي. 2. تحديد المهام والهيكلية عند الحاجة. 3. تنظيم الاجتماعات لضمان وعي الموظفين بمهامهم.	1. تحديد الاحتياجات التدريبية للموظفين. 2. تصميم وإختبار وتنفيذ برنامج وظيفي تموي مستدام. 3. تطوير وتوفير المبادئ التوجيهية ومواد الدعم.

الرئيسي في أن كافة السنوات التي تغطيها الخطة الانتقالية للتعليم مفصلة على مستوى النشاط، بما فيها المعلومات اللازمة للتنفيذ الفاعل، ومع ذلك يختلف مستوى التفصيل والدقة اعتماداً على السنة التي تم التخطيط لها أو نوعية المعلومات المطلوبة. ويجب تفصيل السنة الأولى من الخطة التنفيذية بدقة وشمولية، ويتوقع في الأعوام القادمة الحصول على تقديرات لمعلومات محددة، وبالتحديد المعلومات حول حجم المدخلات والتكلفة الإجمالية للأنشطة والمصدر السنوي للتمويل (محددة برمز (* في الإطار 3). ويتم تحديث التقديرات سنوياً لتكييفها مع سياق العمل والبيئة المتطورة من أجل استخدامها في برمجة الميزانية (للمزيد من المعلومات أنظر آليات المتابعة والتقييم).

وتعد الخطة الانتقالية للتعليم أداة قصيرة المدى للتخطيط، حيث أنها تستمر لمدة ثلاث سنوات على الأغلب، ينبغي أن تكون خطة عملية تتضمن عناصر ملموسة للتنفيذ، وتوفر تفاصيل كافية عن نتائج عمليات المتابعة، مما يزيد من احتمال نجاح التنفيذ، وضمان توجيه الأموال نحو الأنشطة الأكثر احتياجاً. ويختلف هذا النهج بعض الشيء عن التخطيط المنتظم للقطاع، حيث يتم تقسيم مرحلة التخطيط الاستراتيجي الطويلة الأمد إلى عدة مراحل عملية تخطيطية متسلسلة. ومن أجل تحقيق المزيد من الكفاءة، من المستحسن تحديد الخطة الانتقالية للتعليم مباشرة إلى خطة تنفيذية متعددة السنوات، يتم تقسيمها إلى أنشطة مفصلة لكل من سنوات الخطة. ويتمثل العامل

الإطار 3: العناصر المعتمدة لتقسيم البرامج إلى أطر عمل تشغيلية

الموارد العامة المحتمل تحديدها لفترة الخطة (باستخدام التوقعات/الإسقاطات لميزانية وزارة المالية عند الإمكان ومدخلات مؤكدة من شركاء التنمية).

- **المصادر السنوية للتمويل*:** تشمل هذه المصادر أية مصادر موجودة فعلياً أو مرجح وجودها استناداً إلى التوقعات/الإسقاطات الحالية. يمكن إدارة بعض المصادر خارج عملية الموازنة الوطنية الاعتيادية أو من قبل الحكومات المحلية، والمنظمات غير الحكومية أو الجهات الأخرى مستندة إلى نمط الدعم لشركاء التنمية والشركاء في المجال الإنساني (وإذا كانت الأنشطة الممولة من قبل تلك الكيانات جزءاً من الخطة الانتقالية للتعليم، فهي تظهر أيضاً في خطة العمل).

- **الجهة المسؤولة** عن تنفيذ كل نشاط.

- **مخاطر التنفيذ**، بما في ذلك تلك المتصلة بالقيود المفروضة على القدرات والتغيرات السلبية المحتملة في حالة الأزمة.

يتم تضمين معلومات حول الأنشطة المقترحة والتوقيت والأدوار والمسؤوليات والتكلفة والمصادر المتوقعة للتمويل لكل برنامج عن الفترة التي تغطيها الخطة الانتقالية للتعليم مفصلة حسب السنة. وتشمل هذه المعلومة العناصر التالية (يشير الرمز إلى أن العناصر للتقديرات السنوية كافية).

- **الأنشطة** التي سيتم تنفيذها أثناء فترة الخطة والإطار الزمني لتنفيذ كل نشاط (على سبيل المثال حسب السنة).

- **حجم المدخلات*** المطلوبة لتنفيذ كل نشاط وتكاليف الوحدة (المدخلات المحددة كموارد مالية وإنسانية ومادية لازمة للتنفيذ).

- **الأهداف السنوية** التي يتم تحقيقها لكل نشاط مبينة الأنشطة المخططة حسب السنة والأهداف المتصلة للمساعدة في تنفيذ المتابعة أثناء فترة الخطة.

- **الكلفة الإجمالية لكل نشاط***، أي كمية أو حجم المدخلات مضروبة بكلفة كل وحدة نظرياً. وتعد كلفة الأنشطة المخططة لكل عام من ضمن

عندما يتم تحديد الخطوط العريضة للأهداف والبرامج والانشطة الرئيسية، يتم تحديد كافة الأهداف وتقدير التكلفة وحساب الجدوى، ومن الممكن الإجابة على الأسئلة التالية:

- الى أي مدى تعالج الأهداف والبرامج والأنشطة التحديات الرئيسية المحددة في تحليل وضع التعليم؟
- الى أي مدى تمت تجربة تلك البرامج سابقًا، وما نتائج ذلك؟
- الى أي مدى تعد الأهداف والبرامج والأنشطة متنسقة ومتوافقة مع بعضها البعض؟
- الى أي مدى تتوفر القدرات لتنفيذ البرامج والأنشطة؟

يمكن ان يؤدي حساب الجدوى الى إعادة تقييم الأولويات والاستراتيجيات أو إلى استراتيجيات بديلة أو مكملة. وقد يكون من الضروري إعادة التفكير في أهداف الخطة. وإذا تم تحديد حساب الجدوى ومعوقات القدرات الرئيسية في النظام، يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار أولويات تنمية القدرات في الخطة الانتقالية للتعليم.

وتحدد الخطة بوضوح مسؤوليات التنفيذ الكلي للخطة وتنفيذ البرامج المحددة، مما يزيد من حجم المساءلة في إطار الوزارة وبين الشركاء الملزمين بدعم الخطة. وبأكبر قدر ممكن، تتوافق المسؤوليات التنفيذية مع الإدارات الاعتيادية للوزارة، بما في ذلك المستويات المحلية. وخلال عملية تصميم البرنامج، تقوم مجموعات العمل بتحديد المسؤوليات التنفيذية لكل من أنشطة البرامج المخططة. وإذا كانت لجنة التسيير المشتركة توجه عملية الإعداد للخطة، يمكن كذلك أن تكلف بمهمة الإشراف على التنفيذ الشامل على مستوى السياسات. وعند تحديد المسؤوليات التنفيذية، من المهم الإجابة عن تلك الأسئلة:

- من المشاركون في تنفيذ الخطة؟
- هل يمتلك المشاركون القدرات اللازمة لتنفيذ الأنشطة المخططة؟
- إذا كانت الإجابة لا، هل يمتلك الشركاء القدرة على التنفيذ أو الدعم خلال فترة الخطة؟ من الممكن أن يشمل هذا المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة.
- ما نوع الأنشطة المطلوبة لتطوير قدرات موظفي الوزارة لتنفيذ الأنشطة؟ (ملحوظة: يجب أخذ دعم تنمية القدرات بعين الاعتبار كأحد الأنشطة المخططة المدرجة في الخطة الانتقالية للتعليم.)

تكلفة وتمويل الخطة

استخدام نماذج حساب الكلف المالية والتمويل

لا يمكن تنفيذ الخطة الانتقالية للتعليم على نحو فعال ما لم يتم حساب كلفتها بأكبر قدر ممكن من الدقة لتحديد الاحتياجات التمويلية (أنظر تحليل حالة التعليم، تحليل الكلف المالية والتمويل). عندما تكون البيانات التربوية متاحة للتبليغ عن نموذج بسيط للتوقعات/ الإسقاطات والمبني ديمغرافياً¹³ (أنظر إلى الإطار رقم (2) بخصوص البيانات)، يصبح من الممكن تقدير الموارد المادية والانسانية المطلوبة لتحقيق الأهداف السياسية المحددة (على سبيل المثال، نسبة الطالب إلى المعلم المستهدفة، نسب الطلبة إلى الكتب الدراسية وأحجام الغرف الصفية) عن أولويات السياسات. وعندما تسمح الظروف، أي عندما تكون بيئة الاقتصاد الكلي مستقرة نسبياً والمعلومات متاحة، فمن الأفضل تطوير نماذج محاكاة يميز الاقتصاد الكلي للمساعدة في اختبار الجدوى المالية لأولويات السياسات.

وفي كلا الحالتين (المحاكاة أو الإسقاط)، يأخذ النموذج بعين الاعتبار تكاليف الوحدة المرتبطة بالمعلمين والبنى التحتية والمواد التعليمية والمعدات. وتساعد تكاليف الوحدة والمتطلبات المتوقعة لكل وحدة على توقع تكلفة الخطة والمتطلبات المالية، والتي بالمقابل تمثل الأساس للنقاش حول الجدوى من أهداف الخطة.

يبدأ تطوير النموذج مبكراً مع مرحلة تحليل الوضع، فالنظام التعليمي/التربوي هو نموذج عن جمع للبيانات خلال تحليل الوضع التي يتم إدراجها لتشكيل خط الأساس مقابل اختبار عدد من الأهداف السياسية. وبعد ذلك يتم استخدام النموذج في كل مرحلة من مراحل العملية، بدءاً من صياغة السياسات إلى تصميم البرنامج والأنشطة، للوصول إلى حساب منقح لتكلفة الخطة الانتقالية للتعليم وإطار النتائج بأهداف ومؤشرات فعلية.

ويساعد التفكير من خلال سيناريوهات محتملة على استهداف التدخلات في التعليم خلال فترة الخطة الانتقالية للتعليم التي تعمل على تحفيز المخططين لإعادة النظر في البرامج والأنشطة المنصوص عليها مسبقاً في عملية التخطيط لتستجيب للقيود المالية والتنفيذية (أنظر إلى صياغة السياسات).

من المستحسن إختبار مجموعات مختلفة من مؤشرات الإسقاطات. على سبيل المثال، قد يكون من المفيد إختبار أهداف الالتحاق المختلفة استناداً إلى ما يلي:

- الحل لوضع النزاع والعودة المتوقعة للاجئين أو النازحين إلى مناطق محددة من البلاد.
- تصعيد النزاع يؤدي إلى المزيد من النزوح حيث تبحث الأسر عن مأوى في مناطق أكثر اماناً أو تفر من الدولة تماماً.

أما فيما يتعلق بالوضع ما بعد الصراع، قد يتطلب الأمر النظر في حلول بديلة لاستيعاب الساكنين في المدارس.

التكلفة

من حيث المبدأ، تغطي توقعات التكلفة جميع النفقات (كلاً من رأس المال والنفقات المتكررة) اللازمة لتحقيق النتائج المتوقعة للخطة، حيث تشكل الرواتب المكون الأكبر من ميزانية التعليم. ولذا، من الضروري أن تكون أهداف الإلتحاق ونسبة الطالب إلى المعلم متوازنة، مقابل تكلفة توظيف المعلمين الإضافيين لتحقيق تلك الأهداف. وحتى لو عالجت الخطة الانتقالية للتعليم الاحتياجات الملحة على المدى القصير، يجب أن يؤخذ الواقع المالي بعين الاعتبار. ويجب معالجة مسألة التكاليف المتكررة مثل الرواتب، حيث يعد توفير المعلمين الجيدين ضرورياً لنظام التعليم؛ ووفقاً لذلك، يجب أن تكون هناك خطة لدفع الحكومة للمعلمين على المدى المتوسط والطويل.

وتطراً قضية التكاليف التقديرية للوحدة في الخط الانتقالية للتعليم. وفي بعض الحالات، وبالتحديد عندما تكون الموازنة والأنظمة المالية ضعيفة، قد تكون تكلفة الوحدة غير متاحة لكافة الأنشطة في جميع أرجاء الدولة. وإذا ضمت الخطة الانتقالية للتعليم برنامج كبير حول إعادة تأهيل المدارس أو البناء، على سبيل المثال، قد تتطلب كلفة الوحدة إلى إعادة التقديرات إستناداً على التصاميم المطورة لمقاومة الكوارث. وقد تكون التكلفة أيضاً مرتفعة

13 تختلف نماذج الإسقاطات عن نماذج المحاكاة المستخدمة لتطوير خطة قطاع التعليم، التي تتميز، بالإضافة إلى الإسقاطات المتعلقة بالموارد، بافتراضات الاقتصاد الكلي لاختبار الصلاحية المالية واستدامة أولويات السياسة.

من خارج الميزانية، سيكون ذلك حينها أكثر استنفاذاً للوقت لتحديد المهام والمسؤوليات بشكل دقيق. ويمكن دعوة مجموعة التعليم المحلي ومجموعة التعليم (إذا تم تفعيلها) للمساعدة في رسم المشاريع والتمويل الخارجي لإدراجها في الخطة الانتقالية للتعليم.

وإذا تم تفعيل مجموعة التعليم أو نموذج تنسيق اللاجئين للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بعد حدوث أزمة إنسانية كبيرة، سيصبح من الممكن حينها الحصول على تمويل منفصل في الشؤون الإنسانية¹⁴ من أعضاء المجموعة (عموماً هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية) أو مفوضية الأمم المتحدة للاجئين والهيئات الشريكة لها، ويمكن لتلك الأموال التي تستخدم لاستعجال العودة إلى التعليم في المناطق المتضررة نتيجة للأزمة أن تدعم ما يلي:

- توفير الأماكن المؤقتة للتعليم.
- الموارد التعليمية.
- المبادرات التدريبية المتخصصة للمعلم كالتدريب النفسي لمساعدة الأطفال في التكيف على نحو أفضل لما بعد الأزمة.
- بناء أو إعادة تأهيل للمرافق التعليمية المتضررة أو المدمرة.

كثيراً في المناطق النائية أو المتضررة من الأزمة حيث لا يتوفر العمال المتمرسين والمواد ويجب نقلهم من مركز حضري رئيسي. وتضم الخطة الانتقالية للتعليم أفضل التقديرات المتاحة التي تحدد غالباً في مرحلة تحليل الوضع، وقد تكون عاملاً في زيادة نسبة التكاليف لمناطق محددة، أو في حساب التضخم إذا تم التخطيط لمشاريع كبيرة للبنى التحتية. وقد تمت الإشارة إلى جميع الافتراضات بوضوح بحيث يكون الشركاء على بينة من الحدود المفروضة على إسقاطات/توقعات التكاليف. وعندما يتم تقديم خطط عمل سنوية، يتم تعديل تقديرات التكلفة لكل عام بناءً على التقديرات المتكررة لاحقاً.

التمويل

يغطي تقدير الموارد المالية كافة الموارد الداخلية والخارجية المتوقع إتاحتها خلال فترة الخطة. وإلى أقصى حد ممكن، تضم الخطة الانتقالية للتعليم التمويل والدعم الخارج عن الميزانية المقدم من الشركاء، وبالتالي يمثل هذا الدعم المالي المخصص للتعليم. وتكمن إحدى التحديات في تحديد الممولين وما الذي سيمولونه، مما يتطلب الوصول إلى المعلومات المالية والموارد المالية المقدره لفترة الخطة. وفي الحالات المتأثرة بالصراع، قد يكون هذا أكثر صعوبة بسبب الشكوك المحيطة بميزانيات التعليم الوطنية ومدى الدعم المخطط للشريك خلال فترة الخطة. وإذا لم يكن هناك تمويل مجمّع مثل صندوق متعدد الائتمان للمانحين، وشركاء عدة يقدمون الدعم القائم على المشروع

14 للمزيد من المعلومات حول طرائق التمويل الإنساني، يرجى الاطلاع على الدليل المرجعي للشبكة العالمية لوكالات للتعليم في حالات الطوارئ حول تمويل التعليم الخارجي المتاح على الموقع الإلكتروني التالي: gro.etiseeni.www

المدرجة في الخطة الانتقالية للتعليم لخفض التكاليف الكلية بناءً على مستوى هذه الفجوات. وإذا كان متوقعاً أن التمويل الإضافي قد يكون متوفراً لاحقاً، عندها من الممكن أن تضم الخطة الانتقالية للتعليم سيناريو يضم الفجوات المعتدلة للتمويل إلى جانب السيناريو الأقل كلفة في حال لم يتحقق التمويل الإضافي. وهذا يسمح للمخططين تحديد الأولويات وتحديد مراحل الأنشطة استناداً إلى التمويل المتوقع. وتحتوي الخطة الانتقالية للتعليم على أفضل التقديرات المالية الممكنة وتوضح القيود والفرضيات حول التكاليف والتمويل من أجل تسهيل الحوار.

ويتم تعيين صناديق الشؤون الإنسانية والأنشطة ذات الصلة في الخطة الانتقالية للتعليم لزيادة التنسيق بين الأنشطة الخارجية، وتجنب ازدواجية الجهود، وضمان أن الأنشطة تتماشى مع أهداف وزارة التربية والتعليم ويدعمها الشركاء إلى أقصى حد ممكن.

وتعد النقاشات حول تقديرات الميزانية محور الحوار والشراكة في القطاع التعليمي. ومن الضروري أن تعمل كلا من وزارة التربية والتعليم ووزارة المالية عن كثب لتطوير الإسقاطات والتوقعات الوطنية لفترة الخطة الانتقالية للتعليم وميزانيات التعليم السنوية، وعلى الدولة وشركاؤها الالتزام بتمويل الأنشطة الملموسة.

عندما تتم إتاحة تمويل البيانات من أجل الإشارة إلى الفجوات، قد يتطلب هذا إعادة النظر في بعض الأنشطة

ترتيبات التنفيذ والقدرات

معوقات القدرات الرئيسية. وتتضمن الخطة المقاييس الواجب مخاطبتها، على سبيل المثال، قد لا يكون لدى وزارة التربية والتعليم الموظفين الذين يمتلكون مهارات الإدارة المالية للإشراف على عمليات العروض والشراء على نطاق واسع لبناء المدارس. وعندما تكون هذه العملية غير كافية أو لم يتم تنفيذها بشكل سليم، لا تتم عملية بناء المدرسة بشكل سريع يحقق أهداف الخطة. لذا، في حال توفر المصادر، قد تعتمد الخطة عليها مبدئياً وعلى المساعدة الفنية من أجل التنفيذ بالسرعة الضرورية.

وفي الأوضاع الأخرى، من الممكن تبني طريقة مرحلية حيث يستطيع الشركاء توفير الدعم اللازم على المدى القصير لعملية التنفيذ. ولذا، يجب تنفيذ ذلك بطريقة تدعم بناء القدرات الوطنية، من ضمنها مقاييس تطوير العاملين كأنشطة التعليم والتدريب. وبالإضافة لذلك، تستطيع الخطة المحددة لتطوير القدرات معالجة نقاط الضعف التي تم تحديدها في تحليل الوضع (انظر الصفحة 14). وبينما يتم تطوير القدرات الإضافية، وفي حال توفر مصادر أكثر، يمكننا بعدها دمج استراتيجيات جديدة أو مراجعة الخطة الانتقالية للتعليم من أجل تعزيز الخطة التنفيذية للسنوات القادمة (انظر صفحة 29).

وفي ضوء معطيات الطبيعة المتقلبة وغير المتنبأ لها للأوضاع المتأثرة من الأزمة، من المهم جداً أن يقوم المخططون بتحديد المخاطر الكامنة عند تنفيذ الخطة الانتقالية للتعليم، واقتراح مقاييس لبناء المرونة وتفاذي أو تخفيض تلك المخاطر. ومن المفيد أخذ أصناف المخاطر التالية بعين الاعتبار:

• **الخطر السياقي:** يتضمن هذا النوع من المخاطر تغييرات رئيسة بسبب عدم الأمان، والكارثة أو الأزمة السياسية والاقتصادية. واعتماداً على السياق، قد يتطلب هذا بأن تدمج الخطة حالات الطوارئ أو أن تبني درجة من المرونة. يجب أن يأخذ المخططون بعين الاعتبار خطط عمل الأولويات لإبقاء النظام التعليمي سارياً وبدون توقف، ولإبقاء الأطفال والتربويين في أمان، ولتحديد التغييرات الرئيسية في البيئة. ويعتبر التقويم المدرسي المرن أو البرامج التعليمية والتي تكون مقرها المنازل أمثلة لخطط عمل يمكن تنفيذها لتسكين مخاطر الصراعات في حال تغير الأوضاع الأمنية بشكل مثير، أو تسكين المخاطر الكارثية في حالة الفيضانات السنوية والمناطق التي تعاني من موجات الصقيع.

• **تنفيذ القدرات:** تعتمد قدرة الوزارة في تنفيذ خطتها على عدة عوامل لا تكون جميعها تحت سيطرة الوزارة، بل يكون بعضها نتيجة للسياسات الحكومية التي حددت

آليات المتابعة والتقييم

على الحكومة وقدرة الشركاء من أجل تنفيذ السياسات وتحقيق النتائج. ويتم أخذ ما تم تنفيذه، كأنواع التدخل، والأنشطة والمخرجات بعين الاعتبار بالإضافة إلى منهجية التنفيذ، وتصميم البرنامج، والخبراء المطلوبين ومتابعة الشركاء وتطوير القدرات، مما يؤدي إلى تعزيز التعلم في الأوضاع المتأثرة من الصراعات والأزمات.

• **وفي نهاية التنفيذ** أو بعده، يجب تقييم نتائج الخطة الانتقالية للتعليم. وإذا لم تتحقق النتائج المطلوبة، يوفر التقييم فرصة لتحديد أسباب ذلك مع إعطاء الاهتمام للسياق والمعوقات التي تواجه القدرات على جميع المستويات. ويوفر هذا معلومات مفيدة عند التخطيط للأولويات والاستراتيجيات للخطة الانتقالية للتعليم اللاحقة. ومن الممكن إجراء تقييم خارجي أو تقييم مشترك من قبل وزارة التربية والتعليم وجهة أو اثنين من الشركاء الرئيسيين الذين يفحصون الخطة بشكل كلي بدءاً من التصميم إلى التنفيذ، والنتائج المتوقعة مع نهاية الانتقال/ الفترة المتوقعة. ولا يقصد من هذا ما يلي:

- < تقييم ما تم تحقيقه من أهداف الخطة.
- < تحليل أسباب تحقيق نتائج معينة وعدم تحقيق نتائج أخرى.
- < الدروس المستفادة للمستقبل.

وستعدي نتائج التقييم تشخيص قطاع التعليم وتصميم أولويات برامج الخطة الانتقالية للتعليم.

وفيما يلي أهم آليات التقييم:

• **المتابعة المنتظمة** من قبل مسؤولي الإدارات على المستويين الوطني واللامركزي، كما تم تحديده في قسم إجراءات التنفيذ وخطة العمل السنوية في ضوء المؤشرات والأهداف التي تم وضعها لكل خطة سنوية التي تتضمن مراقبة نفقات التعليم الفعلي وفقاً للميزانية. وفي الأوضاع المتأثرة بالأزمة، يجب أن يتضمن نظام التقييم المؤشرات ذات الصلة بالاحتياجات المحددة بالسياق مثل:

- دفع الرواتب للمعلمين في الوقت المناسب.
- عدد النازحين أو اللاجئين الحاصلين على التعليم.
- عدد وأنواع الهجمات على المدارس.... إلخ.

لمتابعة الخطة الانتقالية للتعليم وتقييمها ثلاث وظائف، وهي:

8. تقييم الإنجاز ومدى تحقيق التقدم في ضوء أهداف المجموعة.

9. تعديل الأنشطة استناداً إلى الإنجاز الذي تم تحقيقه، أو بحسب تغير السياق والتي قد ينتج عنها احتياجات تعليمية تم تعديلها أو احتياجات جديدة.

10. الاستفادة من الدروس السابقة من أجل السياسة المستقبلية والتخطيط.

وعند إجراء المتابعة والتقييم على أساس النتائج الموجهة في السياقات المتأثرة من الأزمات والصراعات، يجب على وزارة التربية والتعليم أن تأخذ ما يلي بعين الاعتبار:

• **قبل التنفيذ**، وكجزء من الإعداد للخطة الانتقالية للتعليم، تقوم وزارة التربية والتعليم بتطوير إطار عمل النتائج والمؤشرات التي تم تصميمها لقياس التقدم وتحقيق أهداف الخطة. ويجب أن يعكس إختيار أدوات المتابعة والتقييم التغييرات المرغوبة ضمن أو أبعد من الإطار الزمني للخطة الانتقالية للتعليم. على سبيل المثال، إذا كان المنهج يهدف إلى تعزيز التسامح والتماسك الإجماعي، فمن الممكن ألا ينتج عن المنهج تغييرات ملحوظة في سلوك الطالب والمعلم إلا بعد سنوات عدة من استكمال الخطة الانتقالية للتعليم. وفي هذه الحالة، من الضروري تطوير مؤشرات التقدم في المعالم المتوسطة والموافقة عليها.

• **أثناء التنفيذ**، قد يتغير السياق الأمني، والسياسي والإقتصادي بشكل مثير، ولكي تبقى الوزارة متجاوبة مع هذه التغييرات، من الضروري مراقبة الأثر على تنفيذ الخطة الانتقالية للتعليم. ومن الممكن أن تساعد المعلومات التي تم جمعها مسبقاً وتحديثها خلال التنفيذ في معالجة التغييرات أو الحاجات التربوية الصاعدة. ونتيجة لذلك، قد يكون ضرورياً مراجعة الأهداف من الأعلى إلى الأسفل أو من الأسفل إلى الأعلى، أو مراجعة الأنشطة أو تأجيلها أو حتى إلغاؤها في ضوء هذه التغييرات. ويجب أن يقوم أخصائيو المتابعة والتقييم بإعطاء الإهتمام البالغ للسياق، وأثره

للتعليم وتنقيحها وميزانيتها. وفي ضوء توصيات المراجعة السنوية، توافق وزارة التربية والتعليم وشركاؤها على كيفية تعديل تخطيط الأنشطة الأكثر دقة لما تبقى من فترة الخطة الانتقالية للتعليم. وإعتماداً على عمق المراجعات أو التنقيحات المطلوبة، يتم تعريف مصفوفة الأنشطة وإطار عمل النتائج، وإعادة تعريفها وتكلفتها. ومن وقت لآخر، قد يتطلب هذا إجراء مراجعة عميقة للخطة الانتقالية للتعليم، بدءاً من أولوياتها السياسية وصولاً إلى مستوى الأنشطة.

- وحيث تشكّل الاجتماعات العديدة والتقارير عبئاً زائداً، فإنه من المفيد تحديد مجموعة معينة من مؤشرات الأداء الرئيسة التي على أساسها يتم جمع المعلومات بشكل منتظم والتي تقدم نظرة عامة عن مدى الإنجاز في تنفيذ الخطة الانتقالية للتعليم، مما يؤكد أن التركيز على المتابعة والتقييم هما أهم العناصر في أي خطة.

المميزات الرئيسة لمؤشرات الأداء الرئيسة:

- < تكون مؤشرات الأداء الرئيسة صغيرة وذات صلة.
- < تعطي مؤشرات الأداء الرئيسة صورة شاملة حول أداء نظام التعليم، بينما يتم التركيز على الأهداف الرئيسة للخطة.
- < تكون مؤشرات الأداء الرئيسة ذات علاقة بأهداف وأغراض الخطة، وليست بالأنشطة المحددة.
- < تقدم مؤشرات الأداء الرئيسة معلومات حول المعدلات الوطنية والتفاوتات الهامة، على سبيل المثال، بين الذكور والإناث أو الظروف الجغرافية.
- < وفي سياق الأزمات، ينبغي أن تتضمن مؤشرات الأداء الرئيسة بعض المؤشرات بخصوص الأسباب التربوية للأزمة، كالتفاوتات، أو أثر الأزمة على التعليم، كالمدارس التي تتعرض للخطر أو الهجوم أو الضرر.

يجب أن يكون هناك تقييم حقيقي يوقّر البيانات الكمية بشكل سنوي أو أكثر وذلك على أساس قوة نظام المعلومات التربوية الخاصة بالوزارة ونظام الإشراف والتفتيش. بالإضافة لذلك، تعتبر المحادثات المنتظمة مع المستفيدين والشركاء المحليين مكمل هام لأنظمة المتابعة والتقييم، حيث أنها تيسر وتسهّل عملية جمع المعلومات النوعية في السياق غير المتنبأ له والتغيرات السريعة التي تحدث. ويعتمد إطار عمل المتابعة على البيانات الكمية والنوعية التي نستطيع جمعها بشكل واقعي وفعلي ويتم تحليلها خلال فترة التنفيذ وتحديد نقاط الضعف. وتتضمن الخطة الانتقالية للتعليم خطط تحسين نظام المتابعة بمرور الوقت.

- **يتم عقد إجتماعات المراجعة السنوية المشتركة مع** وزارة التربية والتعليم والتطوير الإنساني وشركاء المجتمع المدني الذين يعتبرون مكون هام لإطار عمل المتابعة والتقييم. وتعد هذه فرصة جيدة لتقديم التقارير ومناقشة النتائج التي تم تحقيقها خلال السنة في ضوء الخطط الموضوعية. وتلعب منظمات المجتمع المدني دوراً هاماً في التأكيد على المسؤولية المشتركة حيث يقومون بتقديم التغذية الراجعة والملاحظات حول ما يلي:

- < تنفيذ العمل وفقاً للخطة.
- < صرف الأموال وفقاً للميزانية.
- < توفير الكتب والمواد التعليمية في المدرسة.
- < وصول الرواتب للمعلمين.

وعندما تكون النتائج أقل مما هو متوقع، توفر هذه الإجتماعات فرصة للحوار حول أسباب التأخير في الإنجاز والتغيرات التي تحسن من التنفيذ في فترة الخطة القادمة في حال تحقيق النتائج المرجوة، مما يعزز الممارسات الجيدة ويحفز الدولة وشركاؤها. يجب أن تتم المراجعات السنوية في دورة سياسية رئيسة، حيث أنها آلية للمتابعة وللتخطيط حيث تؤثر على مراجعة تصميم الخطة الانتقالية

ملحق رقم (1): المكونات الرئيسية لتحليل السياق في السياقات ذات التحدي¹⁵

الموضوع	الأسئلة الرئيسية للخطة الانتقالية للتعليم
<ul style="list-style-type: none"> • السياق الإقتصادي الكلي والمالي: البيانات الإقتصادية العامة، الموارد العامة وعملية توزيعها عبر القطاعات. 	<ul style="list-style-type: none"> ◀ عندما تكون البيانات والتنبؤات متوفرة: هل إطار عمل الإقتصاد الكلي متوفر للتعليم؟ (يؤخذ بعين الإعتبار النمو السكاني، الضغط المالي، التضخم، وعدم ثبات سعر الصرف). ◀ ماذا كان (أو يحتمل أن يكون) وضع التمويل الوطني للتعليم قبل حصول الأزمة وبعدها؟ ◀ كيف كان تنمية التمويل للتعليم (أو يحتمل أن يكون) وكيف تأثر نتيجة الأزمة؟ ◀ هل تم تفعيل آلية التمويل الإنساني؟ إذا كان الأمر كذلك، هل يتوفر للتعليم الآن مبلغ هام من التمويل الإنساني في الدولة؟ ◀ ما مستوى المساهمة الأسرية للنفقات التعليمية؟ ◀ ما تكلفة المدخلات الرئيسية إلى النظام؟ كيف من المحتمل أن تطور تكاليف الوحدة الإنتاجية معطيات حالة البلاد الإقتصادية؟
<ul style="list-style-type: none"> • السياق السكاني: معدل النمو السكاني، وتقسيم البيانات السكانية للنوع الإجماعي، والمجموعة السكانية تحت سن الخامسة عشرة، والهجرة الريفية الحضرية. 	<ul style="list-style-type: none"> ◀ هل يضيف النمو السكاني أي عبء لنظام التعليم (من ضمنها الأطفال والشباب)؟ ◀ هل حدث نزوح للسكان في داخل الدولة بسبب الأزمة؟ وهل هناك مناطق معينة استقرت فيها جماعات السكان؟ ◀ هل حدث تدفق للاجئين من دولة مجاورة؟ في أي منطقة استقر هؤلاء اللاجئون؟ ◀ هل أوجدت الأزمة لاجئين، وهل هرب هؤلاء اللاجئون إلى خارج الدولة؟ ◀ هل يتوقع اللاجئون الذين هم خارج الدولة بأن يعودوا إلى وطنهم بأعداد كبيرة خلال فترة الخطة؟ ◀ ما التأثير السكاني على أوضاع النزوح المطول (النازحين أو اللاجئين)؟
<ul style="list-style-type: none"> • السياقات الإجتماعية والثقافية: مستويات الفقر والتعليم، والأوضاع الصحية (مثلًا وفيات الأطفال تحت سن الخامسة، وسوء التغذية، ومرض النقص المناعي (الأيدز)، والملاريا، والتجانس وعدم التجانس بين السكان، واللغات المتعددة، والسكان الذين لديهم تاريخ في طلب منخفض للتعليم (كمجموعات البدو والعجر) والسياقات الثقافية والدينية المعينة مثل المناطق ذات المستويات العالية في الزواج المبكر وختان الإناث). 	<ul style="list-style-type: none"> ◀ هل السياق الإجتماعي العام مناسب لمطلب التعليم؟ ◀ كيف أثرت الأزمة على المجموعات المختلفة؟ على سبيل المثال: <ul style="list-style-type: none"> • هل كان لدى الفئات المهمشة مسبقاً درجة أقل من المحتمل لفرص الحصول على التعليم؟ • هل كان هناك زيادة في عدد الأطفال الذين لديهم إعاقات؟ • أي مجموعات من الأطفال تغيبت من الدراسة (أو سوف يتغيروا) نتيجة للأزمة، وإلى متى؟

15 أنظر الخرائط المواضيعية التي تحدد الموارد (المنهجيات والأدوات وغير ذلك) من أجل إجراء الموقف والتحليلات الموضوعية: <http://www.globalpartnership.org/content/tools-and-resources-planning-fragile-and-conflict-affected-contexts>

الأسئلة الرئيسية للخطة الانتقالية للتعليم	الموضوع
<p>⦿ كيف أثرت الازمة على الدولة (أو كيف تؤثر عليها حالياً) على سبيل المثال:</p> <ul style="list-style-type: none"> • هل هنالك أجزاء معينة من الدولة خارج سيطرة الحكومة الشرعية (الوطنية)؟ • هل تقوم الحكومة الوطنية بمسؤوليتها تجاه توفير التعليم في جميع أنحاء الدولة؟ أن لم يكن كذلك، أي من المناطق لم يتلق دعماً؟ 	<ul style="list-style-type: none"> • السياق المؤسسي السياسي: الإستقرار السياسي أو عدم الإستقرار السياسي، وفاعلية الإدارة الحكومية.
<p>⦿ هل تم إجراء تحليل للصراع/ الكارثة، أو تم تحديث هذا التحليل حالياً؟</p> <p>⦿ هل تغيرت المخاطر؟ يجب أن يحدد تحليل الخطر بشكل واضح إمكانية ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • * الأخطار (كالزلازل والفيضانات، والصراعات، واللاجئين/ وتدفق العائدين، أو أي أزمات أخرى) • التأثيرات الحقيقية والمحتملة للازمات على النظام التربوي. • قدرات النظام التربوي لمقاومة التأثيرات السلبية المحتملة لمخاطر معينة، ومن ضمنها على سبيل المثال، خطط عمل من أجل تقليص العراقيل في استمرارية التعليم، وحماية الطلبة والتربويين والأصول (الأثاث والمبنى) من الكارثة والهجمات. • قدرة نظام التعليم لاستيعاب تدفق الطلبة من النازحين، واللاجئين، والعائدين. 	<ul style="list-style-type: none"> • تحليل الضعف: وجود أو إمكانية حدوث الأخطار، كالصراعات، والكوارث والأزمات الإقتصادية وإمكانية تأثيرها على قطاع التعليم.

ملحق 2: قائمة تدقيق لتحليل أداء نظام التعليم الرئيسي، المكونات ومؤشرات التعليم المطابقة

ملاحظة: متى يجب تقسيم المؤشرات بحسب النوع الاجتماعي، وبحسب المنطقة الجغرافية أو مجموعة الهوية ذات علاقة وإلى أي مدى.

إتاحة التعليم والعدالة

إذا لم يتم توفير معدل الالتحاق على المستويات الثانوية الوطنية، قد تتوفر بعض التقديرات كعدد ونسبة سن الأطفال خارج المدرسة في التعليم الأساسي في مصادر أخرى، على سبيل المثال، لدى شركاء التنمية، أو من خلال المسوحات الأسرية، أو قد يعتمد تقريباً على عدد المدارس المغلقة، وكشوفات الطلبة الذين التحقوا بالمدرسة سابقاً، و/ أو عدد الأطفال الغائبين. ويجب التحليل على الأسئلة التالية:

- ما خصائص الأطفال الذين هم خارج المدرسة؟ مثلاً هل هم أطفال ذوي إعاقات، أم أطفال تغيبوا عن مدارسهم بسبب الأزمة، أو أطفال من أسر فقيرة، أم أطفال تم تجنيدهم سابقاً، الخ؟
- هل هناك تفاوت يتعلق بالوصول للتعليم وإكمال التعليم الأساسي بين المجموعات الذين لديهم خصائص مختلفة؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هي أسباب التفاوتات؟
- هل يمتلك النازحون أو الأطفال اللاجئين الحق في الالتحاق في المدارس الحكومية، وهل يمارسون هذا الحق؟ إذا لم يكن كذلك، ما الموانع والمعوقات التي تواجه الحصول على التعليم؟ ما الترتيبات الأخرى التي تم وضعها لضمان حقهم في التعليم المتوافق مع المعايير الوطنية؟
- في أي المناطق الجغرافية بالتحديد يقل الوصول للتعليم أو البقاء في التعليم، وما الأسباب لذلك؟
- هل تتوفر الخيارات المرنة ذات الصلة لجميع الأطفال والبالغين، ومن ضمنها الخيارات العاجلة، والبدائل، والخيارات غير الرسمية للأطفال فوق سن المدرسة والذين تغيبوا في الفترات المهمة للتعليم أو الذين لم يسبق أن التحقوا بالتعليم في المدارس؟

المؤشر	البيانات المطلوبة
<p>معدل الالتحاق الإجمالي:</p> <p><input type="checkbox"/> مرحلة ما قبل التعليم الأساسي</p> <p><input type="checkbox"/> مرحلة التعليم الأساسي (ومن ضمنها برامج تعليمية بديلة)</p> <p><input type="checkbox"/> المرحلة الثانوية الدنيا</p> <p><input type="checkbox"/> المرحلة الثانوية العليا</p>	<p>❖ الإلتحاق بمستوى الصف</p> <p>❖ سن البيانات السكانية المعينة</p>
<p>مؤشر التكافؤ بين الجنسين:</p> <p><input type="checkbox"/> مرحلة التعليم الأساسي</p> <p><input type="checkbox"/> المرحلة الثانوية الدنيا</p> <p><input type="checkbox"/> المرحلة الثانوية العليا</p>	

المؤشر	البيانات المطلوبة
معدل القبول الكلي الأساسي	<ul style="list-style-type: none"> عدد الأطفال الذين يلتحقون بالصف الأول الأساسي اللائحاق وعدد الذين يعيدون السنة في الصف الأول الأساسي العمر الرسمي لدخول الصف الأول الأساسي
نسبة الأطفال خارج المدرسة في سن المرحلة الأساسية	<ul style="list-style-type: none"> عدد المدارس الأساسية وعدد الأطفال الملتحقين إجمالي السكان في سن المدرسة الأساسية
نسبة البالغين خارج المدرسة	<ul style="list-style-type: none"> عدد البالغين خارج المدرسة إجمالي عدد السكان البالغين
معدل الإكمال الأساسي	<ul style="list-style-type: none"> عدد الداخلين الجدد في الصف الأساسي السابق اللائحاق وعدد المعيدين في الصف الأساسي السابق السكان في سن دخول المدرسة
معدل الانتقال من المرحلة الأساسية إلى المرحلة الثانوية الدنيا	<ul style="list-style-type: none"> عدد الملتحقين الجدد بالصف الأول من المرحلة الثانوية الدنيا في السنة (ت) (سنة معينة) عدد الطلبة الملتحقين بالصف السابق للتعليم الأساسي في الصفوف (1-3)
إتاحة التعليم والعدالة	
المؤشر	البيانات المطلوبة
معدل التكرار أو الإعادة بحسب الصف	<ul style="list-style-type: none"> اللائحاق بحسب الصف للعام الدراسي عدد المعيدين من نفس المجموعة بحسب الصف
معدل التسرب بحسب الصف	<ul style="list-style-type: none"> اللائحاق بحسب الصف للسنة الدراسية اللائحاق وعدد المعيدين بحسب الصف للسنة
النوعية	
مجموعة المدخلات والعمليات التي تؤثر على نوعية التعلم ومخرجات التعلم للطلاب تم تحليل كلاً من العوامل النوعية التالية:	

- **المعلمين:** تم تقسيم عدد المعلمين بحسب النوع (مثلًا المعلمين الثابتين، والمعلمين بعقود، والمعلمين المجتمعيين) أو مستوى المؤهل، وأبعد من ذلك يقسموا بحسب النوع الاجتماعي، وبحسب المناطق الجغرافية إذا كان ذلك ممكنًا. ويبحث التحليل في الإجابة على الأسئلة التالية:
 - هل هناك تفاوتات في النوع الاجتماعي بين الكادر التدريسي، وإلى أي مستويات، وما أسباب هذه التفاوتات؟
 - هل يوجد توزيع عادل ومتسق للمعلمين (من ضمنهم المعلمين المؤهلين والثابتين) عبر البلاد.
 - هل يتعلق ذلك بالمناطق الجغرافية التي تعاني من نقص المعلمين بشكل خاص؟
 - هل يوجد مناطق في الدولة التي لم يتم فيها تدريب نسبة كبيرة من المعلمين أو أن المعلمين فيها غير مؤهلين؟
 - هل هنالك مناطق لا توجد فيها معلمات أو تقل فيها المعلمات؟ وفي أية مراحل دراسية؟
 - هل يوجد معلمين مؤهلين ضمن سكان النازحين أو اللاجئين؟
 - هل يمتلك المعلمون المهارات اللغوية اللازمة لتعليم الأطفال في المناطق النائية، سواء كانوا من النازحين أو اللاجئين؟
 - هل يمتلك المعلمون المهارات المستجيبة لحاجات تعليم الأطفال (كالصفوف المتعددة/ واستراتيجيات المستويات المتعددة للأطفال خارج المدرسة والذين هم في سنوات أكاديمية مختلفة، والدعم النفسي، واستراتيجيات إكتساب لغة ثانية.. الخ؟
 - ما نسبة المعلمين من جميع أنحاء الدولة الحاصلين على فرص تدريب المعلمين (التدريب أثناء الخدمة وقبل الخدمة)؟
 - ما نظام تدريب المعلمين أثناء الخدمة وقبل الخدمة؟ هل يتطابق هذا النظام مع نظام معاهد إعداد المعلمين؟ وهل هذا النظام وظيفي؟ ما القدرة الإستيعابية لتدريب المعلمين الجدد؟ ما معدل التخرج المثالي؟
 - من الشركاء المحتملون الذين يستطيعون تقديم الدعم في حال عدم قدرة الحكومة على ذلك؟
 - هل يوجد قنوات مرنة للتدريب أثناء الخدمة لمنح الشهادات للمعلمين غير المؤهلين والذين قد لا يكونوا قادرين على الوصول لمعاهد المعلمين الذي تقدم التدريب قبل الخدمة؟
 - ما الإختلافات في الحوافز و/أو المكافآت للمعلمين الثابتين، والمتعاقد معهم، والمعلمين المجتمعيين؟ هل يتم دفع الرواتب في الوقت المناسب؟

المؤشر	البيانات المطلوبة
<input type="checkbox"/> نسبة المعلم إلى الطالب، بحسب المرحلة (المرحلة قبل الأساسية، المرحلة الأساسية، المرحلة الثانوية الدنيا والمرحلة الثانوية العليا)	<input checked="" type="checkbox"/> عدد التلاميذ بحسب المرحلة <input checked="" type="checkbox"/> عدد المعلمين بحسب المرحلة
<input type="checkbox"/> نسبة المعلمين المدرّبين (قبل وأثناء الخدمة) بحسب المرحلة	<input checked="" type="checkbox"/> عدد المعلمين المدرّبين بحسب المرحلة <input checked="" type="checkbox"/> إجمالي عدد المعلمين بحسب المرحلة
<input type="checkbox"/> نسبة المعلمين الثابتين، والمتعاقد معهم، والمعلمين المجتمعيين بحسب المرحلة	<input checked="" type="checkbox"/> عدد المعلمين الثابتين، والمتعاقد معهم، والمعلمين المجتمعيين بحسب المرحلة

- **المدارس، والغرف الصفية، والأثاث المدرسي والمعدات:** يجب تقسيم تحليل المدارس والغرف الصفية، والأثاث والمعدات بحسب المنطقة، في الحالات التي يطلب أن تكون المدارس غير مختلطة. ويجب رفع تقرير منفصل عن مدارس الذكور والاناث المستخدمة والتي هنالك حاجة لها، خاصة في المناطق الجغرافية والتي من الناحية التاريخية ثبت أنها غير مؤهلة للاستخدام من قبل النظام التربوي. ومن الأهمية بمكان تحديد مدارس المرحلة الثانوية الدنيا والعليا من أجل تطوير الخطط لمخاطبة الاختلال في التوازن. ويبحث التحليل في الإجابة على الأسئلة التالية:
 - هل يوجد تفاوتات جغرافية بحسب البنود، والوسائل المدرسية، والخدمات؟ ما أسباب هذه التفاوتات؟
 - هل يوجد بيئة آمنة، وصحية، ومراعية للنوع الإجمالي، وشاملة للمصادر الكافية لتيسير التعليم؟
 - هل تم تخريب المدارس أو تدميرها نتيجة للأزمة؟ إذا كان الأمر كذلك، كم عدد هذه المدارس وفي أية مناطق؟
 - ما سعة بناء المدارس في الدولة؟ كم عدد المدارس الجديدة التي تم بناؤها (بحسب السنوات)، وكم عدد شركات البناء المؤهلة التي توفر المواد؟ هل يوجد شركاء محتملين لإدارة أنشطة البناء؟
 - كيف تم عمل الإسقاطات الوطنية، وكيف تم تعديلها لأخذ الأطفال الذين تغيّبوا نتيجة للأزمة بعين الاعتبار؟ هل يشمل هؤلاء اللاجئين أو اللاجئين العائدين؟ هل هناك حاجة لتقديم التسهيلات التعليمية من أجل إستيعاب الأطفال المتغيّبين لفترة زمنية طويلة؟
 - ما الخيارات قصيرة المدى للمساحات التعليمية للأطفال المتغيّبين (من أجل دمجهم في المدارس المجتمعية أو إنشاء مساحات تعليمية مؤقتة؟

المؤشر	البيانات المطلوبة
<input type="checkbox"/> نسبة الغرف الصفية المستخدمة (ونوعها القابل للتطبيق مثلًا: مؤقت، في الهواء الطلق)	<ul style="list-style-type: none"> عدد الغرف الصفية المستخدمة بحسب النوع العدد الإجمالي للغرف الصفية
<input type="checkbox"/> نسبة المدارس التي تتوفر فيها المياه وتسهيلات الصرف الصحي	<ul style="list-style-type: none"> عدد المدارس التي تتوفر فيها المياه وتسهيلات الصرف الصحي العدد الإجمالي للمدارس
<input type="checkbox"/> نسبة المدارس التي لديها تيار كهربائي	<ul style="list-style-type: none"> عدد المدارس التي لديها كهرباء أو طاقة شمسية العدد الإجمالي للمدارس
<input type="checkbox"/> نسبة المدارس التي لديها سور حول المدرسة (إذا كانت ذات صلة بالسياق)	<ul style="list-style-type: none"> عدد المدارس التي لديها سور العدد الإجمالي للمدارس
<input type="checkbox"/> نسبة المدارس التي تحتاج إلى إعادة تأهيل	<ul style="list-style-type: none"> عدد الغرف الصفية التي تحتاج إلى إعادة تأهيل العدد الإجمالي للمدارس
<input type="checkbox"/> نسبة المدارس التي تعمل أكثر من فترة أو فترات متعددة	<ul style="list-style-type: none"> عدد المدارس التي تعمل بنظام الفترات العدد الكلي للمدارس

• تعد **المواد التعليمية** النوعية وصلتها بالكتاب المدرسي جزءاً هاماً من التحليل، وخاصة في البيئات المتأثرة بالأزمات. ويتضمن التحليل مراجعة ما تتضمنه المواد التعليمية لرسائل تساعد الأطفال على البقاء بأمان وعلى التعامل مع المخاطر التي يواجهونها. ويحدد التحليل إذا كان الكتاب المدرسي أو أي مواد تعليمية تتضمن رسائل حول التمييز والتحيز. ينبغي تقسيم التحليل حول مدى توافر الكتب المدرسية والمواد التعليمية الأخرى، بما في ذلك أدلة المعلمين، بحسب المناطق. وعلى الأغلب ستكون البيانات النوعية ضعيفة فيما يتعلق بالتوزيع الفعلي واستخدام الكتاب المدرسي في كافة أرجاء الدولة. لذا، هنالك حاجة إلى معلومات نوعية حول وصول الكتاب المدرسي والمواد التعليمية إلى المدارس. وتستند هذه المعلومات غالباً على تقارير الشركاء. ويبحث التحليل في الإجابة على ما يلي:

- هل تحتاج المراجعة السريعة للكتاب المدرسي إلى حذف المحتويات التي تتضمن التحيز أو تضمين معلومات تركز على القضايا الأولية المتعلقة بالأمان والمرونة والتماسك الاجتماعي؟
- هل هناك حاجة لطباعة كتب مدرسية إضافية لاستبدالها بهذه التي تم تدميرها نتيجة للأزمة؟
- هل تتوفر الكتب المدرسية والمواد التعليمية باللغة الأم؟ هل يوجد متطلبات لتعلم لغة إضافية لتلبية حاجات اللاجئين أو الأطفال النازحين؟
- من الشركاء المحتملين الذين يستطيعون دعم قضايا المناهج والكتاب المدرسي في حال عدم قدرة الحكومة على ذلك؟
- اعتماداً على مجال الخطة الانتقالية للتعليم، قد يكون هنالك حاجة لتحليل إضافي حول وجود مصادر تعلم أخرى كالمكتبات ومختبرات اللغات.

المؤشر	البيانات المطلوبة
☐ نسبة الطالب إلى الكتاب مدرسي	<ul style="list-style-type: none"> ◀ عدد الكتب الدراسية بحسب الصف أو المرحلة الدراسية ◀ عدد الطلبة لنفس الصف أو المرحلة الدراسية
☐ نسبة المعلم إلى دليل المعلم	<ul style="list-style-type: none"> ◀ عدد ادلة المعلمين بحسب الصف أو المرحلة الدراسية ◀ عدد المعلمين لنفس الصف أو المرحلة الدراسية

• **النتائج التعليمية:** في حال توفر البيانات، وإذا أمكن، يتم تحليل نتائج وتقسيم الطلبة في الامتحانات واختبارات الإنجاز بحسب النوع الاجتماعي والموقع الجغرافي. وفي أوضاع اللاجئين يأخذ التحليل بعين الاعتبار قدرة اللاجئين على التقدم للامتحانات والحصول على الشهادات النهائية.



www.globalpartnership.org

 facebook.com/globalpartnership

 twitter.com/gpforeducation